البروفيسور
الدكتور خليل اسماعيل محمد

البعد السياسي للمشكلات القوميه

((الكرد نموذجاً))



٢٠٠٩م - ١٤٣٠هـ

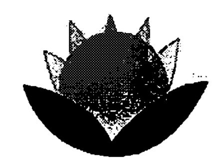
البروفيسور
الدكتور خليل اسماعيل محمد

البعد السياسي للمشكلات القومية

((الكرد نموذجاً))

جامعة صلاح الدين- اربيل

١٤٣٠هـ - ٢٠٠٩م



وزارة الثقافة

المديرية العامة للصحافة والطباعة والنشر

اسم الكتاب: البعد السياسي للمشكلات القومية – الكرد نموذجاً

المؤلف: الدكتور خليل اسماعيل محمد

التنضيد والتصميم: مطبعة جامعة الاصلاح الدين

الطبعة الاولى (٢٠٠٩)

طبع في مديرية مطبعة وزارة الثقافة – اربيل

رقم الايداع في المديرية العامة للمكتبات (٧٦) لسنة ٢٠٠٩.

عدد النسخ: (١٠٠٠) نسخة.

السعر: ١٠٠٠ دينار.

المحتويات

قائمة بعنوانات الخرائط

المقدمة:

لعل من ابرز سمات العالم اليوم، هو ما نشهده من تنوع في الاجناس، و الالوان واختلاف في الاديان والافكار و الثقافات. وفي هذا الصدد يعزي الجغرافي الفرنسى ڤيدال دى لابلاش De Lablash، التوزيع الجغرافي للسكان على اساس اللون، او اللغة، او الدين، الى حركة التصاهر والاختلاط، اكثر منها الى تاثير العوامل الطبيعية ويفسر ذلك في ان معظم الجماعات (العرقية) او (الطائفية)، التي تتوزع على سطح الارض كانت قد تكونت عبر التاريخ [1].

وعلى الرغم من كل التطورات العلمية، واساليب التقنية التى شهدها العالم في القرن الماضي، واتساع شبكات النقل والاتصالات، وتنامى او تكامل المصالح بين الدول،فان الحدود الاثنوغرافية، والتي تقوم على اساس العرق او الدين او الثقافة، تبقى الاكثر اثارة في الصراعات الدولية، كما باتت تشغل الحيز الاكبر في مشكلات الامم المتحدة في الوقت الحاضر.

ومع ان مثل تلك الحدود (الاثنوغرافية)، تعد من افضل انواع الحدود التي يمكن ان تفصل بين الوحدات السياسية في العالم، وتعمل على شيوع الأمن والاستقرار.. الا ان خرائط العالم السياسية لاتزال تعكس الكثير من الخلل في ترسيم مثل تلك الحدود، نظراً لتداخل الامم والشعوب ببعضها عبر التاريخ، مما خلق تعقيدات اثنولوجية تمثلت في العديد من (الجيوب الاثنية) وسط محيط شعوب اكبر حجما او اوسع نفوذاً([2]).

لقد تميز القرن الماضي بولادة العديد من الدول في منطقة الشرق الاوسط، الا ان اغلب هذه الدول كانت ولا تزال تفتقر الى حدود (آمنة) او (مستقره)، لان ترسيمها جاء مفروضاً عليها، ودون اعتبار لرغبات سكانها، الامر الذي نتج عنه

---

(١) انظردى. لابلاش، اصول الجغرافية البشرية، ترجمة شاكر خصباك، الموصل، ١٩٨٤، ص١٦.

(٢) محمد ازهر السماك، الجغرافية السياسية، اسس وتطبيقات، جامعة الموصل، الموصل ١٩٨٨ ص٤٥٢.

في كثير من الاحيان تجزأة الشعب الواحد او القومية الواحدة.. بحيث باتت مثل تلك المناطق (قنابل)، موقوته تشكل تهديدا للامن والاستقرار في العالم[1].

وبذلت دول الحلفاء، على اثر انتهاء الحرب العالمية الاولى، وفي مؤتمر (فرساى) تحديدا، جهودا للوصول الى حدود (اثنية) مثالية من خلال اعادة ترسيم الخريطة السياسية للمنطقة، تكون خالية من الجيوب والامتدادات العرقية او الدينية لكنها لم تنجح في الوصول الى ذلك، نظراً لتداخل المصالح الاقتصادية والسياسية بين تلك الدول. ولنا في احداث بولنده، جيكوسلوفاكيا، البلقان، والاتحاد السوفيتي (السابق) امثله على ذلك. ومع زيادة اعداد الوحدات السياسية، لاسيما في النصف الثاني من القرن الماضي تصاعدت بؤر الصراع ومراكز الصدام، وخاصة مع دول الجوار، بسبب اختلاف المصالح وتباين الاهداف. فمن النادر ان تجد دولة في هذا العالم، الأ وهي في صراع مباشر وغير مباشر مع جيرانها، بدلا من ان تكون (الجيرة) مبرراً لتعزيز التعاون والعمل المشترك سواء على المياه او الموارد او حركات السكان، لاسيما تلك التي تمتلك جيوبا او اقليات قومية او دينية داخل اقطارها او تمثل امتدادات لها عبر حدودها السياسية. الا انها في الغالب كانت بؤر صراع وتوتر بينها. وتفيد البيانات ذات العلاقة، ان عدد الدول ذات الاثنية الواحدة لاتزيد على (٩٠٪) من مجموع سكان العالم سنة ١٩٧٢، وان اقل من (١٩٪) فقط تتمتع باثنية واحده كبيرة. اما الدول التي تتراوح نسبة التنوع الاثنى فيها بين (٥٠-٧٤)٪ فتبلغ نحو (٢٤)٪، فيما تمثل الدول التي يقل حجم سكان الاثنية الواحدة فيها عن نصف مجموع السكان نسباً تقل عن (٣٠)٪[2].

ومن الملاحظ، ان شعوب منطقة الشرق الاوسط، سعت ومنذ وقت مبكر، الى تنظيم حملات احتجاج متواصلة او عمليات تمرد في مواجهة الدول الحاكمة. وشهد القرن الماضي تحرير العديد من الشعوب التي كانت ترزح تحت سيطرة

---

(٣) ناجى ابو عاد وصاحبه، النزاع وعدم الاستقرار في الشرق الاوسط، عمان، ١٩٩٩، ص١٢٠.

(١) مثنى امين قادر، قضايا القوميات واثرها على العلاقات الدولية، مركز كردستان للدراسات الستراتيجية، السليمانية)٢٠٠٢ص٣٨.

شعوب اكثر منها عددا، او اوسع نفوذا. فقد كان لانهيار امبراطوريات مثل: العثمانية، اليابانية، البريطانية، ومن ثم الاتحاد السوفيتي ويوغسلافيا، سببا في ظهور العديد من الدول القومية او الدينية، مثلما ينتظر ذلك لشعوب اخرى خلال القرن الحالي.

وفي هذه الدراسة، محاولة للكشف عن نشوء وتطور الظاهرة القومية في العالم والعوامل التي تقف وراء تنامي الحركات القومية، وتباين مواقف الدول ازاء تلبية مطاليبها، آخذين " القومية الكردية" في العراق نموذجاً في ذلك.

تناول الفصل الاول، الموطن الاول لظهور الانسان، وتخصص الفصل الثاني في دراسة الظاهرة القومية والاسس التي تقوم عليها، فيما كان تطور المشكلات القومية في العالم من حصة الفصل الثالث. وتوزعت الفصول الاخرى على "القومية الكردية" كقضية اساسية في العراق، وابعادها السياسية وافاق تطورها والنتائج التي آلت اليها. ومن الله التوفيق.

الباب الأول

الفصل الأول

ظهور الانسان الاول

تمهيد:

انشغل الكثير من الكتاب والباحثين في مسألة التمييز بين مفهومي "السلالة" و "الجنس او العرق"، خلال القرنين الماضيين، مثلما خلطوا بين "السلالة" و "القومية" وكذلك بين "القومية" و "الامة"[1]. ولجأ الانثروبولوجيون الى استخدام السلالة، للدالة على نمط المجموعات البشرية التي تتحدث بلغة واحدة، او ان بينها روابط مشتركة. ومع ذلك، فليس بالضرورة ان ينحدر المتحدثون بلغة واحدة، من اصل واحد، لان اللغة اداة تعبير وتفاهم يمكن اكتسابها بسهولة. فيما يرى آخرون[2]، ان لون البشرة والنسبة الرأسية وطول القامة وطبيعة الشعر... دلالات على الخصائص التي تتميز بها الانواع السلالية.

وتتضمن كلمة "السلالة" معنى التسلسل الاحيائي المتمثل بالوراثة والتزاوج الداخلي، وصولا الى تكوينها وتبلورها. من جانب آخر، فان ثمة اتفاقاً عاما بين علماء الاحياء والانثروبولوجيا، في ان جميع اصناف البشر يستطيعون التزاوج وانتاج النسل بغض النظر عن لونهم ونشأتهم الجغرافية التي تؤدي الى ظهور اختلافات في الصفات الجسمانية، والتي بواسطتها يصار الى استخدامها في تقسيم البشر الى سلالات وانواع فرعية من النوع العاقل[3]

وعلى الرغم من التقسيم الثلاثي الشائع بين الباحثين الى: الجنس الابيض (القوقازي) و الجنس الاصفر (المغولي)، والجنس الاسود (الزنجي)، فان من الصعوبة وضع حدود فاصلة بينها او بين فروعها. فيما اورد آخرون امثال:

١- انظر: يسري الجوهري، الانسان وسلالاته، منشأة المعارف، الاسكندرية، ط٦، ١٩٧٧، ص١٥٤.

٢- لابلاش، اصول الجغرافية البشرية، المصدر السابق، ص٣٠٧.

٣- يسري الجوهري، جغرافية السكان، منشأة المعارف، الاسكندرية، ص٤٠.

دينكر، بلوميناج، ايكتستد وهوتون تصنيفات اخرى وعلى النحو الآتي، لاحظ خريطة رقم (١).

١- المجموعة البيضاء (القوقازية): وتتركز في قارة اوروبا، والامريكيتين الشمالية والجنوبية وشمال افريقيا وجنوب آسيا وجنوبها الغربي.

٢- المجموعة الصفراء (المغولية): وتضم سكان اقطار شرق وجنوب شرق القارة الآسيوية ووسطها، بالاضافة الى الهنود الحمر في الامريكيتين.

٣- المجموعة السوداء (الزنجية): وتشمل سكان القارة الافريقية عدا شمالها، الى جانب مجموعات ثانوية في الولايات المتحدة الامريكية.

ويعد تقسيم (سونياكول) الاحدث في تصنيف البشر سلاليا، حيث اضاف الاستراليون كمجموعة مستقلة الى جانب المجموعات الثلاثة المذكورة، وهناك من قسمها الى اكثر من ذلك، بيما رفض غيرهم التقسيمات السلالية اصلا[١]

ومثل هذه التقسيمات مفيدة في تتبع الخطوط العريضة لدرجة الشبه والقرابة بين المجموعات الجنسية المختلفة، كما ان تقسيم المجموعات البشرية الى سلالات تتصف كل سلالة بصفات وراثية معينة تميزها كمجموعة عن سواها من تلك المجموعات، امر تقديري. فهنالك تداخل بين السلالات المتجاورة، ولا يوجد حد فاصل بينها الا عند وجود حواجز طبيعية متميزة، كالصحراء الكبرى، او البحار والمحيطات مثلا[٢]. كما ان عددا من التجمعات العرقية، تم صهرها في مجموعات اكبر عبر احداث او ظروف تاريخية ساهمت في عمليات الصهر والاختلاط، وظهور جماعات جنسية جديدة، كما هو الحال في شمال شرق امريكا الجنوبية وفي جنوب افريقيا[٣].

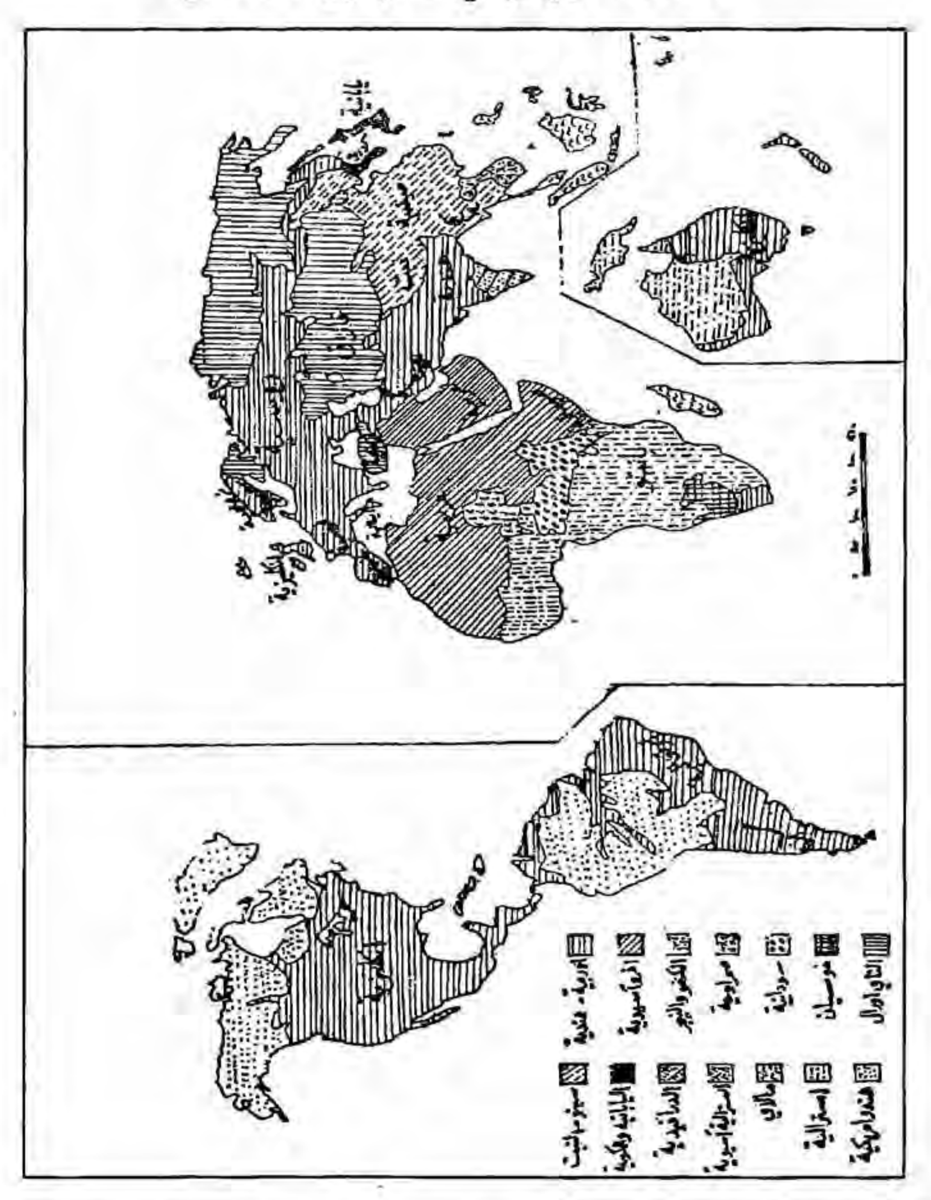
١- ضاري رشيد السامرائي، الفصل والتمييز العنصري، دار الحرية، بغداد، ١٩٨٣.

٢- يسري الجوهري، السلالات البشرية، الاسكندرية، ١٩٦٨، ص٢٩٠.

٣- انظر: يسري الجوهري، جغرافية السكان، المصدر السابق،ص٤٣.

خريطة رقم (١)

السلالات الرئيسية في العالم قبل الاستعمار



الموطن الاول لظهور الانسان

تباينت الآراء في الموطن الاول للانسان، ويستدل من الآثار التي وجدها الباحثون الآثاريون، انه تواجد في اكثر من موقع ومكان، كما كان متواجدا في مناطق دون غيرها. فبينما كانت بعض جهات الصيد، الاوفر حظا في سكن الانسان وتواجده حيث كان يقيم فيها ملاجئه الاولى، والتي تحولت فيما بعد الى مستقرات له. كانت هناك مساحات شاسعة خالية من الحياة.

ويستبعد الباحثون ان تكون الامريكيتين ملائمة لظهور الانسان الاول، لبعدها عن مراكز الحضارة القديمة، كما لم يتم اكتشاف ما يؤيد ذلك حتى الآن. اما القارة الاوربية، واستنادا للهياكل واللقى التي تم العثور عليها، اكد (فلير)، وجود آثار للانسان القديم، بيد ان ظروف القارة المناخية، لاسيما خلال ما تعرضت اليه من زحف جليدي، وصل الى اواسط اوربا، ووجود الجبال والمرتفعات الى الجنوب منها، لم يكن ليشجع على ظهور الانسان الاول او انتشاره منها.

وفي القارة الافريقية، ورغم كثرة الاكتشافات التي جرت فيها، والتي كان من نتائجها العثور على هياكل عظمية لانسان زنجي يمتد الى ١٧٥٠٠٠٠ سنة وهيكل لطفل يعود الى مليوني سنة. الا ان رطوبة مناخها وكثافة غاباتها، ووجود الصحراء العازلة شمالها يحول دون اعتمادها مكانا مناسبا لوجود الانسان الاول.

وتبقى القارة الآسيوية الاكثر احتمالا لظهور الانسان وانتشاره، لاسيما في جهاتها الجنوبية والجنوبية الشرقية او جنوبها الغربي، ويؤكد عدد من المعنيين بمثل هذه الدراسات ملائمة منطقة الشرق الاوسط لذلك. حيث المناخ المناسب وانبساط الارض ووفرة المياه.

ويستند الرأي القائل، بأن قارة آسيا، الاكثر ملائمة لموطن الانسان الاول في كونها القارة الوحيدة التي لا تزال تضم جميع الاجناس البشرية، كما تتصل بجميع القارات، حيث خرجت منها الجماعات البشرية عبر التاريخ، واذا استبعدنا القسم الشمالي البارد جدا، والشرق الاقصى حيث وعورة الارض باتجاه الوسط، فان غرب آسيا يعد الاكثر احتمالا لظهور الانسان الاول، فهو سهل الاتصال، بالاقليم المغولي والاقليم الزنجي، وبالجهات الاخرى ذات السلالات السمراء والبيضاء القوقازية. اضافة الى سهولة حركات الانسان الى اجزاء المعمورة الاخرى[1]. فيما يرى فريق، ان جنوب شرق آسيا هي الاقرب لموطن الانسان الاول حيث تم العثور على حفريات تعود للانسان الشبيه بالقرد في جزيرة جاوه الاندنوسية، كما عثر على لقى مماثلة لانسان (بيكين).

ومن المعروف ان ثمة عوامل كان لها دور في تكوين الاجناس واتخاذها خصائصها الحالية، وفي توزيعها الجغرافي، من اهمها:

١- الهجرة:

وتتمثل في حركات الانسان وانتشاره على الارض، حيث كان لها ابعد الاثر في توزيع الاجناس والسلالات الحالية، مثلما كان لها تأثير في تغيير خصائصها الانثروبولوجية، وقد شهد التاريخ منذ القديم سلسلة طويلة من حركات الانسان وتنقلاته ولا يزال، سواء بفعل مؤثرات اقتصادية او سياسية او عسكرية. من ابرزها، الموجات السامية من الجزيرة العربية باتجاه العراق وبلاد الشام، فتوحات اليونان والرومان باتجاه القارتين الافريقية والآسيوية، الزحف العربي نحو القارتين المذكورتين واوربا، ثم الموجات المغولية، وهجرات الاوربيين الى العالم الجديد واستراليا. لاحظ خريطة رقم (٢). حيث كان لها ابعادها المؤثرة على سكان المناطق المفتوحة من خلال عمليات التمازج والاختلاط الجنسي، الى حد الصهر احيانا.

١- احمد نجم الدين وآخرون، الحغ[illegible]بة، مطبعة جامعة بغداد، بغداد، ١٩٧٩، ص١٧٥

خريطة رقم (٢)
السلالات المهاجرة الى الامريكيتين



٢- الوراثة:

وهي تعكس اثر (الزواج) في خلط الاجناس، حينما يقوم على اساس تباين العروق، مما يساهم في ظهور صفات جديدة للاجيال التالية. كما ان عامل (الطفرة) يعمل باستمرار في زيادة التباين في خصائص تلك الاجيال، وصفاتهم الخلقية. ويرى (مندل) في هذا الصدد، ان الصفات الاكثر بروزا في عمليات التزاوج، والتي تفرض نفسها هي: الطول، اللون الاسود، الشعر المجعد، الى جانب ما تتمخض عنها من ظهور خصائص وصفات معاكسة وبنسبة متباينة.

٣- الانتخاب الطبيعي:

من الملاحظ ان البيئة الجديدة التي ينتقل اليها الانسان يكون لها دور في التأثير على الصفات الخلقية له على مر الاجيال. ومن وجهة نظر العديد من الباحثين كان للمناخ تأثير على الصفات الجنسية للشعوب، ففي المناطق الباردة او الجهات الحارة، تشجع درجات الحرارة على تطوير صفات معينة في الانسان اكثر من غيرها، لا سيما لون البشرة، ولون الشعر وكذلك طبوغرافية الارض وتباين الحياة بين البيئات الجبلية وتلك التي في السهول والوديان ولعل دور الحواجز الجغرافية في درجة الاختلاط والتمازج ليس خافيا على احد، حيث شجعت على ظهور التباينات في الصفات الجنسية، فالصحراء الافريقية فصلت بين سكان البحر المتوسط والمجموعات الزنجية في افريقية المدارية، مثلما فصلت جبال هملايا بين مغول وسط آسيا وسكان شبه القارة الهندية.

٤- العزلة:

سبقت الاشارة الى ان (العزلة) كان لها دور في بقاء صفات عرقية معينة عند عدد من الشعوب، لفترة اطول، مقارنة بتلك التي تفاعلت مع سواها من الاجناس والسلالات. الامر الذي يكشف على المدى البعيد الفروقات الجنسية بين المجتمعات الاصلية التي حافظت على خصائصها العرقية من خلال (انعزالها) وبين سواها من المجتمعات، حيث تحصنت الاولى في بيئاتها الاساسية وحافظت

الى حد ما على مزاياها الذاتية، بينما اتاح التفاعل الاجتماعي بالنسبة للثانية، فرصا لاكتساب خصائص ومميزات جديدة[1]

ان المؤثرات الطبيعية التي تدخلت او اعاقت توسع وانتشار المجموعات البشرية لا تزال حاضرة، تعمل بشكل او بآخر. مما تعكس التباين في توزيعها المكاني، كما ان التغيرات في توزيع الماء واليابسة بفعل حركات الارض او المناخ عبر التاريخ يفسّر جانبا من التباين الجنسي بين الشعوب. ومهما كانت درجة ودور هذه المؤثرات، فهي قادرة على التأثير في الخصائص الاساسية للاجناس.

ويمكن القول، بانه من الناحية الطبيعية، ثمة قليل من الاجناس (النقية) اليوم مثلما يقال من الناحية الجغرافية، حيث تم اختلاط وتمازج الاجناس جميعا، واذا كان البشر قد انتقل من موقع الى آخر، فان هذا الانتقال لم يكن بصورة واحدة في جميع الاتجاهات، فهناك مراكز كثافية قليلة تفصلها مساحات مفتوحة او اقل كثافة مما يجعل الاختلاط والتفاعل الجنسي متباينا.

وتاسيساً لما سبق فان الاجناس في عملية تكوين دائمة، وان مسألة قيام مركبات (رسيّة) امر لم يستنفذ بعد، كما ان البشر يكيفون انفسهم ليناسبوا البيئة التي يتواجدون فيها. ويظهر ان تأثير البيئة كبير جداً على (انصاف) الاجناس الذين يمثلون حلقة ربط بين اجناس صغيرة واخرى متباينة. ومع كثرة الاختلاطات بقيت ملاجئ صغيرة ذات صلابة ومقاومة[2] الى جانب ذلك فان ثمة سمات رسية معينة ذات اصول بعيدة في القدم تتميز عن تلك التي يمكن تفسيرها في الاحوال الحالية، وهذه الصفات ليست باقية فحسب، بل ومستمرة في اصرار عجيب.

وعلى الرغم من الاختلاف في اصل الانسان ومكان ظهوره وانتشاره.. فان تقرير (مؤتمر باريس) سنة ١٩٥٠ لمجموعة العلماء المتخصصين في الانثروبولوجيا وعلم الاجتماع وفي التاريخ.. اكدوا فيه، على ان اصل الانسان واحد، وان البشر ينتمون جميعاً الى عائلة واحدة. وما الظواهر المتميزة للاجناس البشرية، الا نتيجة التطور والعوامل التي سبقت الاشارة اليها. ومع ذلك يشير التقرير الى التشابه بين البشر اعظم من التباين بينهم بكثير[3]

١- انظر لابلاش، المصدر السابق، ص١٣٣ و ص٣٠٦.

٢- المصدر نفسه، ص٣١٣-٣١٤

٣- ممدوح حقي، العنصرية والاعراق، دار العلم للملايين، بيروت، ١٩٨٠.

الفصل الثاني

الظاهرة القومية

القومية، ظاهر اجتماعية، تباينت الآراء في تحديد مفهومها بين علماء الاجتماع والسياسة والقانون، من خلال تباين وجهات النظر في خصائصها وعوامل تكوينها. فبينما يرى (بليميناتن)، انها الرغبة في المحافظة على الهوية القومية او الثقافية لشعب ما، او تعزيزها عندما يكون هناك خطراً عليها، فان الموسوعة الفلسفية العربية ترى في القومية: (الخصائص المعبرة عن وجود امة)[1].

ويتوسع آخرون في مفهوم القومية الى كونها: (شعوب متركزة اقليمياً وذات تاريخ في الاستقلال الذاتي المنظم، ولها اهداف انفصالية في بعض الاحيان[2] ولا ريب فان تباين المصالح السياسية والمذاهب الايديولوجية، تعمل على مثل هذا التباين في مفهوم القومية.

ويمكن القول بان (القومية) مجموعة من البشر تتسم بخصائص مشتركة، او هي مجموعة من الافراد يقيمون في بقعة محدودة من الارض تجمعهم روابط روحية تكون من شأنها توثيق الوحدة بينهم. ومع ان (القومية) كظاهرة ومفهوم سياسي لها علاقة بـ (الوطنية) وNationalism فهي من المصطلحات المشتركة بين القومية والتبعية السياسية، وكلاهما عاطفة شعورية ونوع من الولاء للقوم الذي ينتسبون اليه. الا ان الوطنية ولاء للوطن (الارض والدولة). اما القومية فهي غير ذلك. فلا توجد قومية كندية او عراقية.. حيث تمثلان كيانين سياسين، تضمان قوميات متعددة.

وقد ترتبط القومية بـ (الاقلية) السياسية او الثقافية، لان القوميات غالبا ما تكون كلها او اجزاء منها تعيش في اكثر من دولة. وتعرف (الاقلية) بجماعات

١- مثنى امين قادر، المصدر السابق، ص١٤.

٢- تيدروبرت، اقليات في خطر، ترجمة مجدي عبدالحكيم وسامية الشامي، القاهرة، ١٩٩٤، ص٣٦.

تابعة داخل شعب ما تتمتع بتقاليد وخصائص قومية او دينية او لغوية وترغب المحافظة عليها.[1] وفي احدى منشورات (عصبة الامم)، ورد عن (الاقلية) انها: ((حلقة من اشخاص ينتمون الى عرق او دين او لغة تختلف عن اكثرية الشعب في الدولة)). وهي نوعان:

١- افراد او جماعات دولة اجنبية داخل دولة ما.

٢- افراد او جماعات في الدولة نفسها.

وسعت منظمة (الامم المتحدة) سنة ١٩٥٠، الى تحديد مفهوم الاقلية بكونها ((مجموعة من السكان غير حاكمة، تمتلك خصائص وتقاليد دينية او قومية او لغوية)).[2] وفي دراسة لمركز حقوق الانسان في الامم المتحدة، اشارت في تعرفها للاقليات سنة ١٩٩٣ انها (مجموعة الاشخاص المستقلة ضمن اقليم دولة تؤلف اقل من نصف مجموع سكان المجتمع، ذوي طبائع مشتركة قومية، او دينية، او لغوية).[3]

وثمة من يجمع بين القومية والامة باعتبارهما مفهوما واحدا. وقد فصل بينهما القرآن الكريم حيث وردت (الشعوب) بمعنى الجماعات القائمة على اللغة، والمكان. قال تعالى ((وجعلناكم شعوبا وقبائل لتعارفوا)). فيما وردت (الامة) بمعنى الجماعات القائمة على اساس رابطة الدين والعقيدة قوله تعالى (وان هذه امتكم امة واحدة).

(١) سمير بحر، المدخل لدراسة الاقليات، مكتبة الانكلو المصرية، ، القاهرة، ١٩٨٢،ص١١.

(٢) ژيان جولير، تحقيق حقوق الاقليات، رسالة ماجستير، كولون، المانيا، ٢٠٠٤، ص١٩.

(٣) المصدر نفسه ص ٢٣.

الاسس القومية

تباينت الاراء حول الاسس المعتمدة لتفسير الظاهرة القومية. ومن بين هذه النظريات ذات العلاقة هي:

١- النظرية الالمانية: وتقوم على العرق واللغة، باعتبارهما اساسان في تكوين الامم. فالامة الالمانية بنظر (فيخته) Fichte هي: جميع الذين يتكلمون اللغة الالمانية.[١] فيما اضاف (مازيني) الايطالي، الارض الى جانب اللغة كاساس للامة الايطالية، مؤكدا، ان جبال الالب والبحر المتوسط، يشكلان حدود الامة الايطالية.[٢]

٢- النظرية الفرنسية: وتسمى بنظرية (الارادة)، حيث تقوم على الارادة والرغبة في العيش المشترك، كرد فعل للنظرية الاولى، فالقومية في نظر (كولانج)، لا تتبع اللغة وانما تتولى العلاقات الجغرافية والمنافع السياسية والتجارية تجميع وترابط الناس. اما (رينان) فيرى: ان التاريخ المشترك والتراث والامال المشتركة تؤدي الى خلق وتطوير الارادة المشتركة للحياة معا، وتكوين الامة.[٣]

٣- النظرية الاشتراكية: وتعتمد المصالح الاقتصادية والطبقية كاساس في تكوين الامة، وهي في نظرها مرحلة تنتهي بزوال الفروق والاختلافات بين الشعوب، وبالتالي فانها لا تؤمن بالقومية. فالعمال لا اوطان لهم، والخلافات القومية الى زوال. ومع ذلك فان الفكر الاشتراكي بعد (لينين) اخذ يهتم بالمسالة القومية.[٤]

---

(١) ساطع الحصري، ما هي القومية، ومركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ص ٣٦.

(٢) مكنال ادورد، افكار في صراع النظريات السياسية، بيروت، (السنة بلا)، ص ٣٤٩.

(٣) انظر: عبدالرحمن البزاز، هذه قوميتنا، دار العلم، القاهرة، السنة (بلا)، ص٣٦.

(٤) متنى امين قادر، المصدر السابق، ص٢٩.

٤- النظرية الدينية: وفيها يعد (الدين) عاملا في وحدة الفكر والثقافة، من هنا قامت كثير من الدعوات لتشكيل الامم على اساس ديني، كالجامعة الاسلامية مثلا، ناهيك عن (التوجهات لقيام حركات استقلالية دينية.[١]

وفي ضوء ما سبق، فان اهم اسس التكوين القومي هي:

١-اللغة: وتعد من ابرز اسس القومية واكثرها اهمية، لان اللغة هي الوعاء الفكري والثقافي لاية امة واداة الاتصال والتفاعل، مثلما تعد الاكثر ثباتا، والاقوى بنيانا. ومن هنا نجد ان اللغة قديما وحديثا كانت ولا تزال تختلف فيما بينها لانها تعبر عن انعكاسات الظروف الجغرافية والاقتصادية والاجتماعية للمواطنين. ومعروف، ان العالم شهد تنوعا كبيرا في لغاته ولهجاته، في ظل التواصل المستمر بين الشعوب والامم، انظر خريطة رقم (٣).

٢- الدين: ويمثل المكون الاساس في اكثر من موقع ومكان. وقد يتبع الاحساس القومي كما في فلسطين والبلقان وكشمير. ومع ذلك فان شيوع العلمانية وتطور النظم الديموقراطية اديا الى عدم وقوف الدين عقبة امام تشكيلات الامم على اسس قومية. وعلى الرغم من ان اليهودية والمسيحية والاسلام تمثل الديانات الاساسية لسكان العالم، والتي كان لها ولا تزال الدور الفعال في التباين الاثني، فان ثمة اديان وعقائد اخرى تنتشر في كافة العالم. انظر خريطة رقم (٤).

٣- الارض: وهي القاعدة الاساسية لتجمع الافراد ومشاركتهم في البيئة الواحدة، وما ينجم عن ذلك من وحدة العادات والتقاليد والثقافات، مما يجعلها مكونا اساسيا للقومية.

٤- العرق او الرس Race: وهي المجموعات البشرية التي تكونت تاريخيا وارتبطت بوحدة النشاة التي تحدد السمات الانثروبولوجية والوراثية المشتركة[٢].

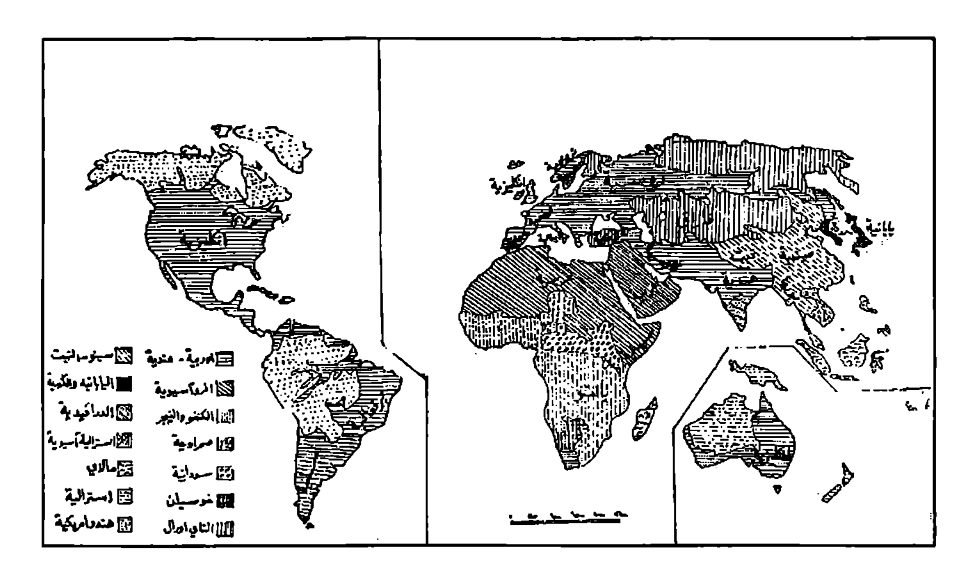
---

(١) محمد عاطف البنا، النظم السياسية، دار الفكر العربي، القاهرة، ١٩٨٤، ص١٩.

(٢) مجيد حميد عارف، انثوغرافية شعوب العالم، جامعة بغداد، بغداد ١٩٨٩، ص٨٠.

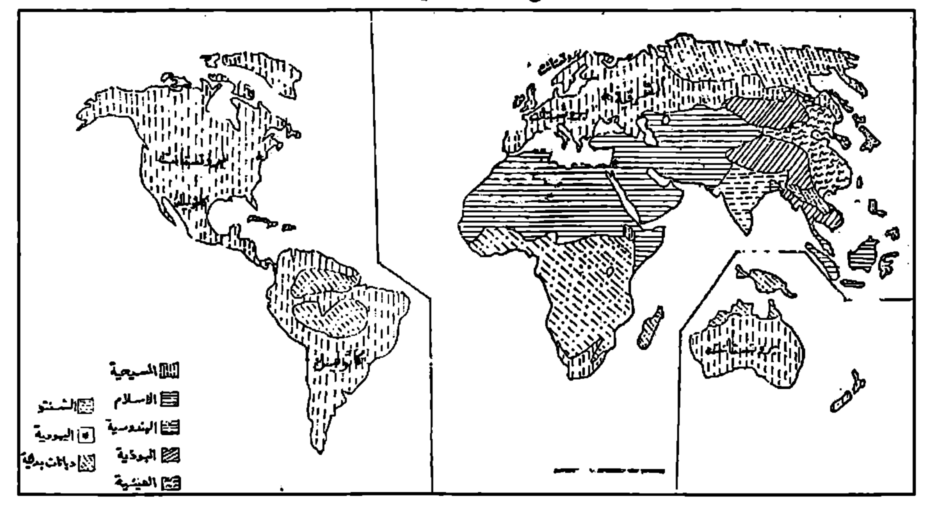
خريطة رقم (٣)

توزيع اللغات في العالم



خريطة رقم (٤)

توزيع الاديان في العالم



ومن الملاحظ، ان مصطلح (العرق) يختلف عن (السلالة) التي تتضمن مفهوم الوراثة والتزاوج الداخلي بين افراد المجموعة. وهذا لا يحدث الا نادرا، وبين اكثر الشعوب بدائية وعزلة.[١]

٥- <u>التاريخ:</u> ويمثل البعد الزمني لامال والام المجموعة القومية، وهو يعكس تاريخ نضالها والظروف التي مرت بها للحفاظ على وجودها وكيانها، الامر الذي يوحد ويخلق شعور مشترك بوحدة المصير.

٦- <u>العادات والتقاليد:</u> ويعني بها اللباس والزي القومي، والعادات والتقاليد المشتركة وطريقة اقامة المناسبات ومواعيدها، والتي تعبر عن ثقافة الجماعة وتربط حياتها الاجتماعية.

---

(١) مثنى امين قادر، المصدر السابق، ص ٢٤.

الفصل الثالث

تطور المشكلات القومية

تميز سكان العالم، ولا سيما خلال تاريخه الحديث، بحركة تمازج وتفاعل بين اجناسه وقومياته واديانه.. بشكل لم يشهد له مثيل من قبل، بسبب تنامي قدرات الانسان في الحركة والاتصال، وزيادة في متطلباته وحاجاته وسهولة انتقاله، فاتسعت دائرة ثقافته وعمرانه للارض، واختلطت السلالة الصفراء بالبيضاء والسوداء، وتداخلت اللغات والثقافات والافكار، الامر الذي جعل الاحتكام الى التاريخ والجغرافية امرا عسيرا في الوصول الى تقرير مصير الامم والشعوب.[١]

من جانب اخر، فان ابرز ما يميز سكان الدول في تاريخها المعاصر، هو الجنس او اللغة، او الدين، او مكان الميلاد.. رغم كل التطورات التكنولوجية واتساع شبكات النقل والاتصالات وتشابك المصالح او تكاملها بين الدول، الا ان الحدود والاثنوغرافية[*] سواء تلك التي تقوم على اساس العرق او الدين، او اللغة الاكثر اثارة في الصراعات الدولية في القرن الماضي.. وحتى القارة الاوروبية التي بسطت نفوذها على اجزاء واسعة في العالم القديم والجديد انظر خريطة (٥) لم تكن بمنجاة من ذلك.. بل انها حاولت بعد الحرب العالمية الاولى، الوصول الى حدود (اثينة) للعديد من الدول خالية من الجيوب اللغوية او القومية او الدينية.. لكنها لم تحقق النجاح المطلوب، نظرا لتداخل المصالح الاقتصادية و السياسية[٢] ولعل احداث بولندة، جيكوسلوفاكيا، الاتحاد السوفيتي، ويوغسلافيا وقبلها الدولة العثمانية، نماذج للاقطار التي شهدت تغيرات كبيرة انتهت بتجزئتها على اساس قومي او ديني...

---

(١) انظر: خليل اسماعيل محمد، القضية الكردية حدود ام وجود، ص٥٥ مطبعة زانكو، اربيل، ٢٠٠٦.

(*) يقصد بالحدود الاثنوغرافية، تلك التي تفصل بين المجموعات البشرية ذات التباين في الاصل والسلالة او اللغة او الدين، وكان لها دور في ترسيم الحدود السياسية بين الدول ولا سيما بعد الحرب لعالمية الاولى: انظر: عبدالرزاق عباس، الحزانة السياسية، مطبعة اسعد، ص ١٢٠.

(٢) انظر السماك، المصدر السابق، ص١٦٦.

خريطة رقم (٥)
الدول التي كانت خاضعة للاستعمار



وكشف القرن الماضي نوعين من الحركات القومية:

١- نوع راض بوضعه الحالى كنتيجة للبعد الزمني الذي كان له دوره في الصهر والدمج في القومية الاكبر.

٢- نوع يسعى للحصول على حقوقه القومية في كيان خاص به يتراوح بين الحقوق الثقافية او الادارية الى المطالبة بـ(حق تقرير المصير) بما في ذلك الاستقلال، مما ينتج عنه في كثير من الاحيان صراع مع السلطات الحاكمة. وقد يبدا مثل هذا الصراع اولا من خلال المسيرات الاحتجاجية، مرورا بالمجابهات غير المباشرة واحيانا المباشرة.. وانتهاء بالحسم العسكري لصالح احد الطرفين.

لقد انشغل العالم، خلال القرن الماضي، بالعديد من مثل هذه الصراعات، ولم تقتصر الحالة على قارة دون اخرى... وبينما تم تسوية بعضها من خلال حلول توفيقه بين الاطراف المعنية بتدخل اطراف ثالثة.. فان ثمة نزاعات اثنية لا تزال قائمة. وقد يظهر المزيد منها خلال العقود القادمة، لتكون ابرز مشكلاته السياسية.

من جانب اخر فان القرن العشرين، كان قد افضى الى تحرير العديد من الشعوب التي كانت تعيش في ظل قوميات اكبر منها عددا واوسع نفوذا فيد' لا تزال شعوب وقوميات اخرى تنتظر ذلك. ففي كندا يسعى الفرنسيون في (كيوبك) الى مزيد من الاستقلال، وتطلع الكشمريون في الهند الى حقهم في تقرير المصير في ظل اكثر من ستة عقود من الكفاح.. مثلما يسعى (الباسك) في شمال اسپانيا والتبت في الصين والمسلمون في جنوب الفليبين، والفلسطينيون في الاراضي المحتلة.. وكذلك الشعب الكردي في كل اجزاء وطنه المحتل..

لقد شهدت الخريطة السياسية للعالم، تغيرات جوهرية، ليس في تزايد عدد الوحدات السياسية، حسب، بل وفي ظهور تكتلات، او تجمعات سياسية واقتصادية (اقليمية)و (دولية) ناهيك عن الاحلاف العسكرية.. ومع ذلك فان (الدولة) لا تزال هي الوحدة الارتكازية والقاعدة المحورية لكل تلك التجمعات

حتى بات كل متر على سطح الارض يخضع لسيطرة دولة ما، كما اصبح كل انسان في هذا العالم ينتمي الى دولة معينة، ملتزم بقوانينها وتشريعاتها ويعمل ضمن تنظيماتها.. وبمعنى اخر، اصبح الانتماء الى دولة من ضرورات الحياة في عالمنا الحالي.[1]

وهكذا اخذت اعداد الدول تزداد، وتزداد معها اختلاف الاهداف وتباين المصالح وتصاعد بؤر الصراع، ومراكز الصدام، لا سيما مع دول الجوار، حتى بات من المشكوك فيه ان نجد دولة تعيش بامان مع جار او اكثر من الدول التي تحيط بها.. وبدلا من ان تكون (الجيرة) وسيلة للتعاون والتنسيق المشترك سواء عن الصعيد الاقتصادي او السياسي او الاجتماعي.. فانها في كثير من الاحيان تكون مصدر قلق او منافسة وربما يصل حد الصراع المباشر او غير المباشر..

ومن الملاحظ، انه خلال الفترة بين قيام الامم المتحدة سنة ١٩٤٥، ولغاية سنة ١٩٥٠ كانت نسبة الدول المنضوية في المنظمة لا تزيد على ٣٥٪ من مجموعها الكلي في الوقت الحاضر. فيما تميزت السنوات بين ١٩٦٠-١٩٧٠، بكونها الاكثر مساهمة في قيام الوحدات السياسية، وانتمائها الى عضوية الامم المتحدة، لاحظ الجدول رقم (١).

جدول رقم (١)

الدول المنضوية في منظمة الامم المتحدة بين (١٩٤٥-١٩٩٠)٪ [2]

الفترة	نسبة الدول٪
١٩٤٥-١٩٥٠	٣٥
١٩٥٠-١٩٦٠	١٦,٥
١٩٦٠-١٩٧٠	٢٨
١٩٧٠-١٩٨٠	١٦,٥
١٩٨٠-١٩٩٠	٤
المجموع	١٠٠

(١) انظر: عبدالخالق عبدالله، العالم المعاصر والصراعات الدولية، ط٣، الكويت، ١٩٨٤، ص٣٠.

(٢) خليل اسماعيل محمد، القضية الكردية، المصدر السابق، ص ٨٠.

ولا شك، فان تزايد اعداد الوحدات السياسية، يعكس الكثير من المتغيرات السياسية التي طرات علي الساحة العالمية بعد الحرب العالمية الثانية، سواء من خلال اعادة رسم الخريطة السياسية لدول العالم، او دور حركات التحرير في قارات افريقية، اسيا، والامريكين (الوسطى والجنوبية).. حيث سعت الى اقامة كيانات خاصة بها.[١] انظر خريطة رقم (٦).

من جانب اخر، فان تحرير الكثير من شعوب العالم، وانحسار ظل الاستعمار عنها اوجد مراكز توتر وعدم استقرار في اكثر من موقع ومكان، الامر الذي وجدت تلك الشعوب نفسها امام مشكلات على الحدود او على المياه والموارد الاخرى.. سواء مع جيرانهم او سواهم من الدول. والامثلة على ذلك كثيرة.. من بينها مشكلات الحدود بين الهند والصين او بين الهند والباكستان، وبين اثيوبيا والصومال، وبين العراق وايران، كان في اغلبها تتمثل بوجود (جيوب) او امتدادات قومية او دينية داخل حدود تلك الاقطار، او في قيام دول جديدة على حساب شعوب اخرى مجاورة، لذلك فان النزاعات الحدودية التي اتسعت في النصف الثاني من القرن الماضي، كانت تمثل في الواقع احدى مخلفات التدخل الاجنبي في مقدرات تلك الشعوب، التي لا تزال تحمل عوامل قابلة للانفجار. وتعد من ابرز عوامل عدم الاستقرار في العالم.[٢]

ولعل في توزيع الشعب الكردي على الكيانات التي ظهرت بعد الحرب العالمية الاولى اوضح مثال على ذلك. فالى جانب تقسيم كردستان بين الدولتين الايرانية والعثمانية، فان نتائج الحرب المذكورة افرزت تقسيم كردستان العثماني بين كل من سورية وتركيا والعراق.. وبات الشعب الكردي يمثل اقليات ضمت شعوب تلك الدول.

ويمكن القول بان ثمة عوامل ساهمت في التنوع الاثنى في منطقة الشرق الاوسط تحديدا، وعملت على تاجيج المشكلات القومية او الدينية هي:

---

(١) انظر اسماعيل صبري مقلد، العلاقات السياسية الدولية، ط٣، ١٩٨٤، الكويت، ص١٠٣

(٢) انظر: نافع القصاب، الجغرافية السياسية، مطابع جامعة الموصل، الموصل، (بلا) ص ١٠٤ وايضا: عبدالقادر فهمي، النظام السياسي الدولي، دار الشؤون الثقافة، بغداد، ١٩٩٥ ص ٨٩.

خريطة رقم (٦)

الوحدات السياسية في العالم



١- ترسيم الحدود بين الدول بعد الحربين العالميتين الاولى والثانية، بشكل تجاوز الامال والاماني لشعوب المنطقة، بل وتسبب في تجزاة الشعب الواحد على اكثر من دولة.

٢- الموقع الجغرافي لدول المنطقة، حيث كانت ولا تزال تمثل جسرا يربط بلدان العالم الشرقية والغربية، الامر الذي ساهم في تمازج الشعوب واختلاطها من جهة، واستقرار العديد منها، مكونا اثنيات خاصة بها من جهة اخرى.

٣- الهجرات الجماعية: حيث تعرضت شعوب المنطقة الى غزو شعوب اخرى، استطاعت فرض خصائصها القومية او اللغوية او الدينية عليها، من بينها خروج العرب من الجزيرة العربية، وزحف المغول من وسط اسيا، والعثمانين الاتراك الى اوروبا وشمال افريقية...

تطور الحركات القومية

لعل من ابرز العوامل التي ساهمت في ظهور وتطور الحركات القومية هي:

أ- بروز (الصحوة) القومية التي امتد لهيبها من القارة الاوروبية منذ القرن التاسع عشر الميلادي، واخذت تتفاعل مع شعوب المنطقة بشكل او باخر، ساعد على ذلك، الضعف السياسي والاقتصادي والعسكري للدولة العثمانية انذاك.

ب- انتشار ثقافة (حق تقرير المصير)، ومفاهيم حقوق الانسان وحماية الاقليات ضمن بنود الاعلان العالمي لحقوق الانسان في مواثيق الامم المتحدة، ومنظمات حقوق الانسان.

ج- الابعاد السياسية لظاهرة التحرر التي تميزت بها المنطقة خلال القرن الماضي، اثر المعاناة السياسية والاقتصادية والاجتماعية لشعوبها، وما عاشته من ظلم واستغلال وحرمان...

ان الصحوة القومية التي اخذت ابعادا شمولية لتتجاوز المساحة الجغرافية الضيقة، الى كل قارات العالم.. لم تكن لتحقق اهدافها، دون تنظيم لقواها وترسيخ لمقوماتها الذاتية... لتتجاوز سياسات الصهر القومي او الترقيق

الديموغرافي.. الامر الذي جعل الصراعات الاثنو- سياسية، ذات طبيعة عالمية، وليست حكرا على دولة دون اخرى.

لقد عجلت الصراعات الاثنو- سياسية هذه، في قيام تسويات او ادخال اصلاحات محلية، لاسيما في الاقطار ذات الانظمة الديمقراطية، فيما حدث تحول في بعض الاحالات المستقرة (ظاهريا) في النصف الثاني من القرن الماضي.. حيث دبت فيها الحركات الثورية، كما هو الحال في القفقاس، الشيشان، التبت، كما اشرنا.. وتزايدت المطاليب من اجل الاستقلال الذاتي- السياسي في اسيا، وشمال افريقية، وفي دول الشرق الاوسط.

وثمة عوامل تتفاعل في بروز (هوية) اية جماعة اثنية (قومية او دينية)، من بينها:

١-الضغوط التي تواجهها تلك الجماعات من قبل الدول الحاكمة، واساليب التعامل بينها.

٢- التباين في البنى الثقافية بين الجماعات التي تتفاعل معها.

٣- مستوى الصراع مع الجماعات الاخرى.

وعليه، فان زيادة واستمرار الاحساس بالظلم والتميين، يؤديان الى ارتفاع مستوى التعبئة السياسية، والتي تعتمد على درجة بروز هوية (الجماعات) وتماسكها ونمط الانتماء القومي، ناهيك عن (التاثيرات الخارجية، لاسيما تلك (الجماعات) التي تمتد مساحتها الجغرافية عبر الحدود، داخل الدول المجاورة، كالبربر في شمال افريقية، والبلوش في ايران والباكستان وافغانستان، وكذلك الشعب الكردي..

ومن الملاحظ، ان الشعوب التي تسعى للحصول على حقوقها القومية، لم تكن في مستوى واحد من حيث امكاناتها في التاثير والتفاعل، بسبب تباين تلك الامكانات من جهة، واختلاف مواقعها الجغرافية ووزنها الديموغرافي الى مجموع شعوب الاقطار التي تعيش معها من جهة اخرى، ناهيك عن درجة الوعي القومي لابناء تلك الشعوب واستعدادهم للتضحية من اجل حقوقهم ومطاليبهم...

من جانب اخر، فان ردود فعل الدول المهيمنة قد تتباين، وهي تتباين فعلاً ازاء تلك (الجماعات) من دولة لاخرى، بل ومن وقت لاخر في الدولة الواحدة... فقد وقفت البرتغال ضد حركات التحرر القومية، ولم تعترف بها، بينما كان البلجيكيون اكثر مرونة. واختلف الفرنسيون حسب الوقت والمكان.. حيث استخدموا القوة ضد الشعب الجزائري خلال سنوات التحرير (١٩٥٤-١٩٦١)، في حين تراجعوا عن تلك السياسة في جنوب شرق اسيا، فاستبدلت الجمهورية الفرنسية الخامسة مفهوم (الصهر) بالاشتراك الطوعي مع الشعوب الفرنسية، وتنوعت ردود فعل البريطانين ايضا، ازاء الحركات القومية من موقع لاخر.. وحتى الدول التي ظهرت حديثا في اعقاب الحربين العالميتين الاول والثانية، تباينت مواقفهم تجاه مطالب القوميات التي تعيش بين ظهرانيهم كالبربر في شمال افريقية، والكرد في العراق وسورياوشعب جنوب السودان...

ان الربط بين التباينات العرقية والدينية، او الثقافية، وبين المطالبة بالحقوق المشروعة لاي منها.. باتت واضحة في كثير من دول العالم، وقد تراوحت بين المزيد من الحقوق الثقافية او الادارية.. والى حد الاستقلال الذاتي او لانفصال ولاسيما خلال النصف الثاني من القرن الماضي.[١]

ومع استقرار الدول وتثبيت نفوذها، وتزايد وسائل قوتها، تتصاعد اساليب القمع والارهاب ضد الجماعات الثائرة، كما تزداد عمليات الصهر القومي والذوبان في المجتمع الاكبر. ومن النادر ان تسعى مثل تلك الدول الى اختيار اسلوب التفاوض للوصول الى قواسم مشتركة.. وما جرى في الاتحاد السوفيتي (السابق) ويوغسلافيا والعراق.. من تحول في اوضاعها السياسية، الانتيجة للتدخلات الخارجية اكثر منها كعوامل داخلية.

وعلى ذلك الاساس، فقد تضطر تلك الجماعات القومية احيانا الى ردود فعل قوية للحصول على حقوقها، مما يصار الى مراكز توتر تتجاوز احيانا حدود الدولة، لاسيما في حالة وجود امتدادات لتلك الجماعات داخل حدود الدول

(١) انظر: تيد روبرت جاد، اقليات في خطر، المصدر السابق، ص٧.

المجاورة لها. والامثلة في ذلك كثيرة: مثل دعم تركيا للقبارضة الاتراك، ومساندة فرنسة لسكان كيوبك، والجزائر للپوليزاريو، وكذلك دعم ايران وسوريا للحركات القومية الكردية خارج اقطارها، مما يعكس الابعاد الخطيرة التي تشكلها مثل تلك الظواهر على امن واستقرار العالم.

وكثيرا ما تبرر الدول، مواقفها المتشددة تجاه حركات التحرر القومي بما تسميه بـ (السلامة الوطنية) لها، حيث يمكن ان تؤدي مثل تلك الحركات الى (خسارة) بعض من سيادتها ونفوذها، او جزء من ارضها او مواردها، وربما ايضا (الخوف) من ظهور تجمعات اثنية جديدة ومشكلات مضافة اخرى ناهيك عن ان مثل تلك التجمعات قد تسعى الى المطالبة بالاستقلال في حال استمرار اضطهادها عبر ممارسة سياسة التمييز العنصري او في حالات تهميشها اداريا او سياسيا او حتى اقتصاديا...

ولا شك في ان العلاقات الايجابية بين الشعوب، والاحترام المتبادل لكل الثقافات القومية او الدينية، شرطان ضروريان لنجاح اي حوار بين الاطراف المعينة. وبالتالي فان اي نظام سياسي يضطهد شعبا او مجموعة اثنية معينة، ويعمل على صهرها، او تهميشها، لا يمكن ان يكون جديرا بقيادة حوار حضاري مشترك.

وبغية التعرف على تفصيلات نشوء الظاهرة القومية في منطقة الشرقالاوسط، وتطوراتها، والاساليب التي تعاملت معها الحكومات ذات العلاقة، ودور الاطراف الاقلمية والدولة في مسيرتها خلال الحربين العالميتين الاولى (١٩١٤-١٩١٨) والثانية (١٩٣٩-١٩٤٥) وما بعدها، ولاسيما في النصف الثاني من القرن الماضي، والنتائج التي آلت اليها، تم اختيار القضية القومية الكردية، نموذجا لذلك.

الباب الثاني

الكرد نموذجا

الفصل الرابع

الكرد وكردستان

عرفت المنطقة الممتدة من مرتفعات طوروس غربا، والى جبال زاگروس شرقا، وبين جنوب شرق البحر الاسود باتجاه الخليج العربي (الفارسي)، بارض او وطن الكرد. انظر خريطة (٧).

ومعروف ان الكشف عن هوية شعب كالشعب الكردي ليس سهلا، لاسيما بعد ان تعرض تاريخه الى الكثير من التزييف والتشويه، كما ان علم الاثار لايزال قاصرا في مد سلطانه الى مناطق كثيرة من كردستان، رغم ما تضمنه من لقى وحفريات غاية في الاهمية.[١] ولعل مرد ذلك، يرجع الى ماشهده هذا الشعب من تقسيم لوطنه واحتلال لارضه وتوزيع لسكانه على اقطار متعددة، حاول كل قطر صهره في بودقته واحتواءه اصلا وتاريخا.[٢] فلقد اصر الفرس على (ايرانية) الكرد، وتبعهم في ذلك نفر من الباحثين امثال: مينورسكي، وگوون، مستندين على اسس التشابه في بعض الصفات الانثروبولوجية واللغة.. كما حاول الاتراك ان ينسبوهم اليهم، فالكرد بنظرهم (اتراك الجبال).[٣] وينسبهم اخرون الى (الساميين) او (العرب)، فيذكر، فيشر Fisher مثلا: ان الكرد خليط من جنس البحر المتوسط والارمن.[٤] فيما يكشف علم السلالات البشرية عن فروق واضحة بين الكرد في الشرق ونظرائهم في الغرب او بين كرد الشمال وكرد الجنوب.[٥]

من جانب اخر، فان الدراسات الحديثة، ترى في ان الشعب الكردي، احد شعوب الهندو اوربي، وفد الى جبال زاگروس على موجات متتالية مثلما فعل الساميون في هجراتهم من جزيرة العرب. وقد اكد (مار) في هذا الصدد: ان الشعب الكردي، شعب اصيل وهم السكان الاصليون لجبال اسيا الصغرى.[٦] ويؤكد اسفرستيان) في ان هذه القبائل الكردية، ربما تعود بالاصل الى عرق آري كان من انقى الشعوب التي سكنت المنطقة الجبلية، وكذلك كان راى (باسيل نيكيتين).[٧]

---

(١) مديرية الاثار العامة، مجلة سومر، الاعداد (١) ل١٩٥١و ١و ٢ ب١٩٦٣، بغداد.

(٢) محمد هادي الدفتر، العراق الشمالي، مطبعة النهار، ١٩٥٨، بغداد، ص٩.

(٣) عبدالرحمن قاسملو، كردستان والاكراد، ط١، بيروت، ١٩٧٠ ص٣٩.

(٤) Fisher; The middle east, London; ١٩٥٦, ٣rd . ed. P.٩٠.

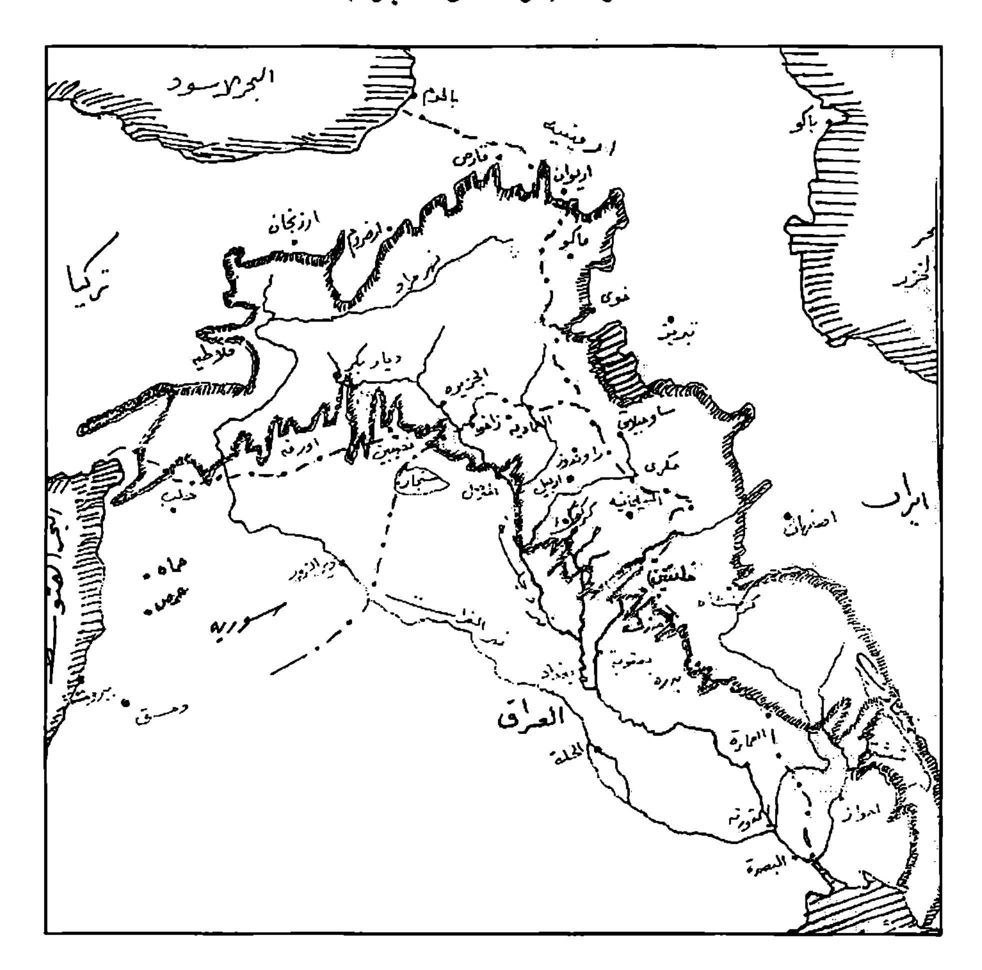
(٥) باسيل نيكين، الاكراد...، بيروت، دار الروائع، ١٩٥٨، ص٢٣-٢٤.

(٦) المصدر نفسه، ص٢٢.

(٧) المصدر نفسه، ص٢٢.

خريطة رقم (٧)

خارطة (كردستان المجزاة)



ويذهب محمد امين زكي في هذا الصدد الى ان الكرد (ذو اصل عريق، وهم من شعوب زاگروس، وهي السلالة البشرية الثانية من المجموعة (القوقازية). ويضيف (ان الموجات الارية طغت عليها فاوقعتها تحت تاثيرها فجعلتهم آريين.[1] ومن الملاحظ ان الموجة الاولى التي حملت الكرد– كما يرى كوون– الى مناطقهم الحالية كانت آتية بهم من اواسط اسيا، قد حدثت في حدود الفي سنة ق.م.، وقد استطاعت صهر السكان الاصليين وفرضت عليهم لغتها وديانتها. الا ان الانصهار التام كان قد تكامل في اعقاب نزوح الموجة التالية من الاريين بعد حوالي الف سنة على قدوم الموجة الاولى. ومع ذلك فان (گوون) لا ينفي وجود فوارق انثروبولوجية بين سكان الكرد انفسهم وذلك بحكم الاتصالات المستمرة مع جيرانهم عبر التاريخ حيث ظهرت تأثيرات ارمنية في الشمال وبحر متوسطية في الجنوب كما ذكرنا.

يلاحظ مما سبق، ان شعوباً من الهند واوروبي، كانت قد تجمعت في شرق وشمال شرق بحر قزوين، قادمة من وسط وشرق اوربا، وربما من اوسط اسيا، حيث كانت هذه المناطق تتمتع بمناخ اكثر دفئاً واغزر مطراً واوفر عشباً. وفي فترات تالية، ربما في الالف الثالثة قبل الميلاد، تفرعت مجموعات من تلك السلالة، واستقرت في مناطق زاگروس واسيا الصغرى. وقد كان الكوتيون اكثر شعوب زاگروس واميزها بالاضافة الى شعوب لولو وكالدى (خلدى)، وسوپارو([2])... وهي الاصول الاولى للشعب الكردي.

<u>كردستان:</u> كردستان او وطن الكرد، هي المنطقة التي يتواجد عليها الشعب الكردي منذ اقدم العصور، وقد اتخذت في حينها مصطلحات شتى باختلافات الزمان والمكان، وتوجهات الحاكمين، وتحليلات المؤرخين. ففي المصادر اليونانية كانت تعرف بـ (بلاد الكرد وخين)، وفي دائرة المعارف الاسلامية وردت بانها (المواطن التي سكنها ولايزال يسكنها الكرد حتى الان. وجاء في كتاب "نزهة القلوب" للمستوفي (٧٤٠هـ)، انها تقع بين اذربيجان شمالاً وخوزستان

---

(١) محمد امين زكي، علامة تاريخ الكرد والكردستان، محمد علي عوني، مطبعة صلاح الدين، بغداد، ص ٥٩.

(٢) خليل اسماعيل محمد، اقليم كردستان العراق، الطبعة الاولى، مطبعة زانكو، اربيل، ١٩٩٩، ص٢١

جنوباً، وبين اقليمي العراق العربي والجبال.[1] وورد في (تقويم البلدان)) لابى الفدا: ان الكرد يتوزعزن في الاقاليم التالية:

١-الجزيرة ٢-العراق العجمي ٣-بلاد الروم ٤-اقليم الجبال

واكد "ليسترنج" انهم يتوزعون في كل من: ازربايجان، اران، ارمينية، خوزستان، واقليم الجبال.[2]

ومن المعروف، ان السلجوقيين كانوا اول من اطلقوا مصطلح "كردستان" على المنطقة الواقعة بين ازربايجان ولورستان والى غرب جبال زاگروس وذلك في حدود القرن الثاني عشر الميلادي[3].

لقد كانت كردستان هذه، وحتى نهاية الحرب العالمية الاولى تحت الحكم العثماني، قبل تقسيمها بين الدول التي ظهرت حديثاً وهي العراق، سوريا، وتركيا، الامر الذي تسبب في ظهور كردستان العراق، وسوريا، وتركيا.. (خريطة) رقم (٨).

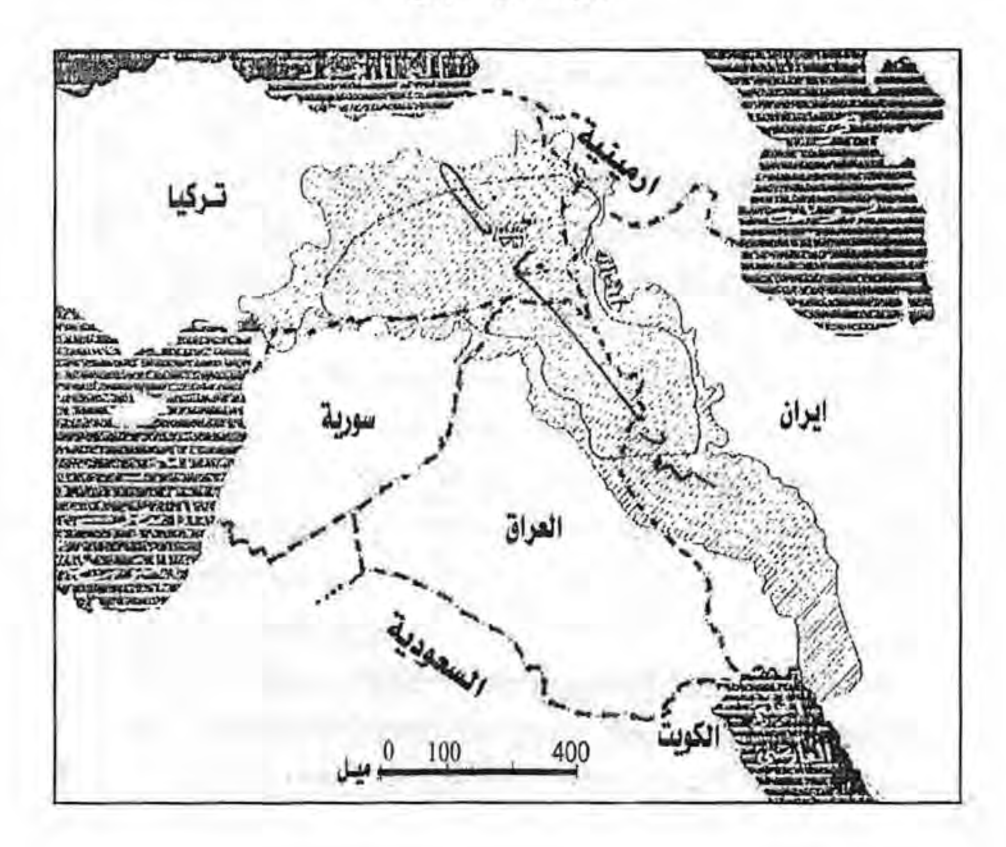
(١) جاسم محمد الخلف، المصدر السابق، ص٥١٥.

(٢) بلدان الخلافة الشرقية، ترجمة بشير فرنسيس وكوركيس عواد، مطبعة الرابطة، بغداد، ١٩٥٤.

(٣) شاكر خصباك، الاكراد، ص٥١٥.

خريطة رقم (٨)

(كردستان الكبرى)



كردستان العراق: قاوم الشعب الكردي في كل اجزاء وطنه المحتمل، سياسة الصهر القومي، واكدوا على اصالة تراثهم واحتفظوا بلغتهم وعاداتهم وتقاليدهم..وواصلوا السعي للحصول على حقوقهم منذ بدايات القرن الماضي، وتوجت جهودهم بمعاهدة (سيفر) سنة ١٩٢٠، في اقامة (كردستان) المستقلة، فيما قامت جمهورية (مهاباد) سنة ١٩٤٥.. والجهود حثيثة في كردستان تركيا للحصول على حقولهم القومية المشروعة، مثلما يسعى الكرد في كردستان ايران الى مزيد من المكاسب القومية، لاسيما بعد انهيار نظام الحكم الشاهنشاهي سنة ١٩٧٩.

اما في العراق، فقد تعرض الكرد الى سلسلة طويلة من القمع وارهاب والتشرد. بهدف ترقيق وجودهم، وصهرهم في (بودقة) الشعب العربي الحاكم.. وتصاعدت وتائر هذه السياسة في النصف الثاني من القرن الماضي، تمثلت بحملات تهجيرهم بعيدا عن ارضهم وديارهم، او تسفيرهم الى خارج الوطن، وتوطين ابناء العشائر العربية محلهم، وكانت سياسة التعريب التي دأب الحاكمون في العراق تطبيقها في كردستان العراق، تسببت في انخفاض مستمر للوزن الديموغرافي للسكان الكرد لصالح العرب، ولاسيما في المحافظات ذات التنوع القومي. ومع ذلك استطاع الشعب الكردي، مواصلة سعيه في الحصول على تأييد المجتمع الدولي، واقامة كيان خاص به وحكومة وطنية منذ سنة ١٩٩١ على جزء من وطنه في العراق.

ومن الملاحظ، ان تحديد المنطقة الكردية في العراق، يمر بمصاعب جدية خاصة بالنسبة للحكومات المهيمنة على العراق.. التي ترفض (اصلاً) مثل هذا التحديد، وتعده خطا احمر لا يجوز الخوض فيه فيما نجد خلافات عميقة ليس بين الباحثين العرب والمستشرقين حسب، بل وبين الباحثين الكرد.

واذا ما تجاوزنا الحدود الشمالية لكردستان العراق باعتبارها حدوداً سياسية بين العراق وتركيا، والحدود الغربية بين سوريا والعراق، وكذلك الحدود الشرقية حيث كانت تمثل حدوداً بين الدولتين الايرانية والعثمانية ثم بين العراق وايران.. فان تحديد جنوب وجنوب غرب كردستان يعتوره الكثير من الاختلاف،

لاسيما وقد تعرض سكانها ومنذ فترة طويلة الى سياسة الاحتواء وتغيير طابعها القومي.

واعتماداً على تقرير لجنة عصبة الامم التي تشكلت لحل مشكلة ولاية الموصل فان العراق الحالي يقسم الى ثلاثة اقاليم هي:[١]

١- العراق ٢- الجزيرة ٣- كردستان

وفي تحديده لاقليم العراق، يعود (التقرير) الى كتابات البلدانين والرحالة العرب والمسلمين حيث تمتد حدوده شمالاً الى (تكريت) او (بلد) على نهر دجلة و (هيت) او (الرمادي) على نهر الفرات[٢]، مما يجعل مرتفعات حمرين-مكحول، حدوداً طبيعية وقومية بين اقليمي العراق وكردستان[٣] واضاف التقرير ان الاراضي (المتنازع عليها)، ويعنى بها (ولاية الموصل)، شمال تلك المرتفعات، لم تكن يوماً من الايام جزء من العراق.[٤]

ومن الجدير بالاشارة هنا، ان الجغرافيين يتفقون على ان سلسلة مرتفعات حمرين- مكحول هي حدود طبيعية تفصل بين الاقليمين الجبلي والسهل الرسوبي في العراق[٥] انظر خريطة رقم (٩).

ومن الملاحظ، ان مصطلح "كردستان العراق" هذا، قد اتخذ صيغة "اقليم كردستان العراق" منذ سنة ١٩٩٢، حيث قرر ذلك المجلس الوطني الكردستاني، واقره فيما بعد دستور العراق لسنة ٢٠٠٥، وفي بنود اتفاقية اذار سنة ١٩٧٠، كانت قد سميت بـ: "منطقة كردستان للحكم الذاتي"

التكوين القومي لسكان العراق: سبقت الاشارة الى ان كردستان (العثماني) توزعت بعد الحرب العالمية الاولى الى ثلاثة اجزاء اصبح جزء

---

(١) تقرر لجنة عصبة الامم (١٩٢٤) مسألة الحدود بين تركيا والعراق سنة ١٩٢٤، منظمة الحكومية ، بغداد، ص٢٨

(٢) انظر: توفيق اليوزبكي، الاوضاع الحضارية في الموصل، موسوعة الموصل الحضارية، م٢، الموصل، ١٩٩٢، ص٢٧٩.

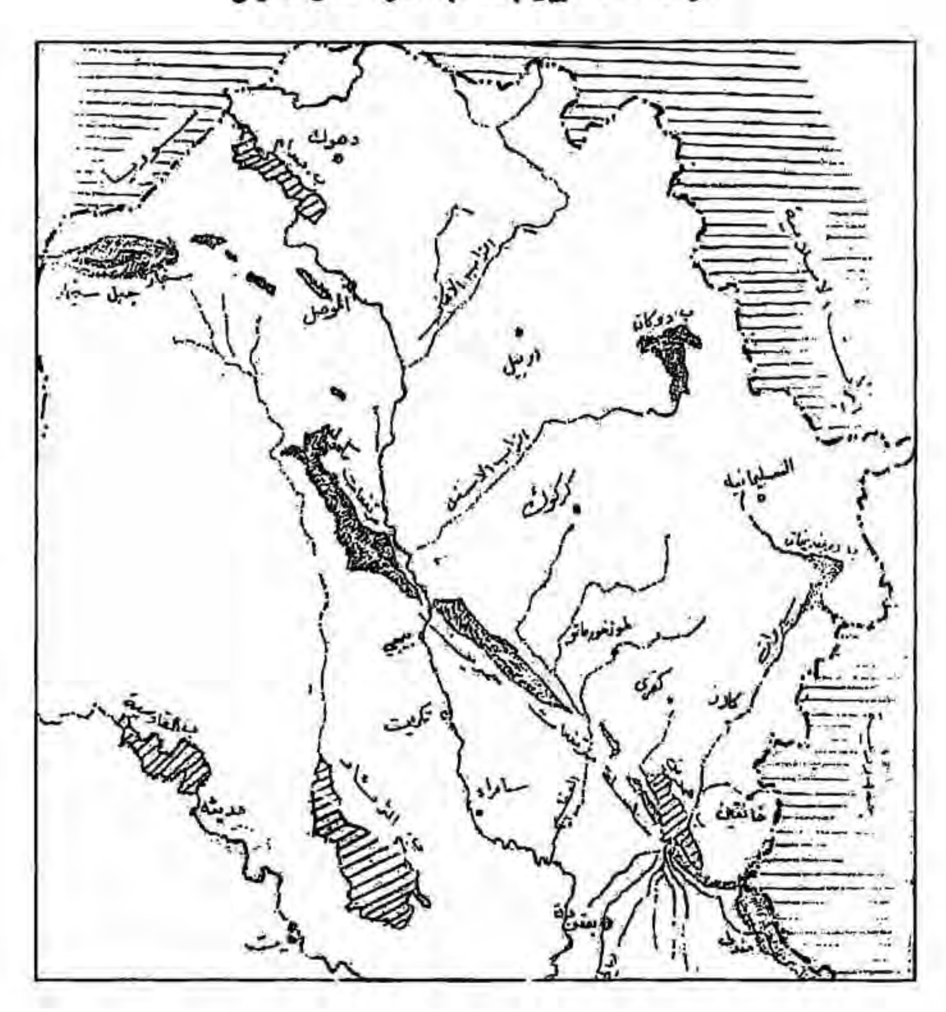
(٣) تقرير عصبة الامم ص ١٠٩ وايضا: فاضل الحسيني، مشكلة ولاية الموصل، ص ٧٨.

(٤) المصدر نفسه ص١١

(٥) انظر: كوردن هند، الاسس الطبيعية لجغرافية العراق، ترجمة جاسم محمد الخلف بغداد، ١٩٤٨، ص٢٤

خريطة رقم (٩)

مرتفعات حمرين بالنسبة لكردستان العراق



منها تحت الحكم السوري، والاخر تحت السيطرة التركية، فيما الحق الجزء الثالث بالدولة العراقية الجديدة. وهكذا اضيف الى ولايتي بغداد والبصرة اللتين كانتا تشكلانِ تلك الدولة، ولاية الموصل منذ سنة ١٩٢٥، مما جعل التكوين الاثني لسكان العراق يكون على النحو التالي: لاحظ خريطة (١٠).

١- العرب الشيعة: وينتشرون في المنطقة الممتدة من مدينة بغداد شمالاً والى الخليج جنوباً بالاضافة الى لسان يمتد شمال بغداد باتجاه مدينة سامراء واخر باتجاه بعقوبة- خانقين.

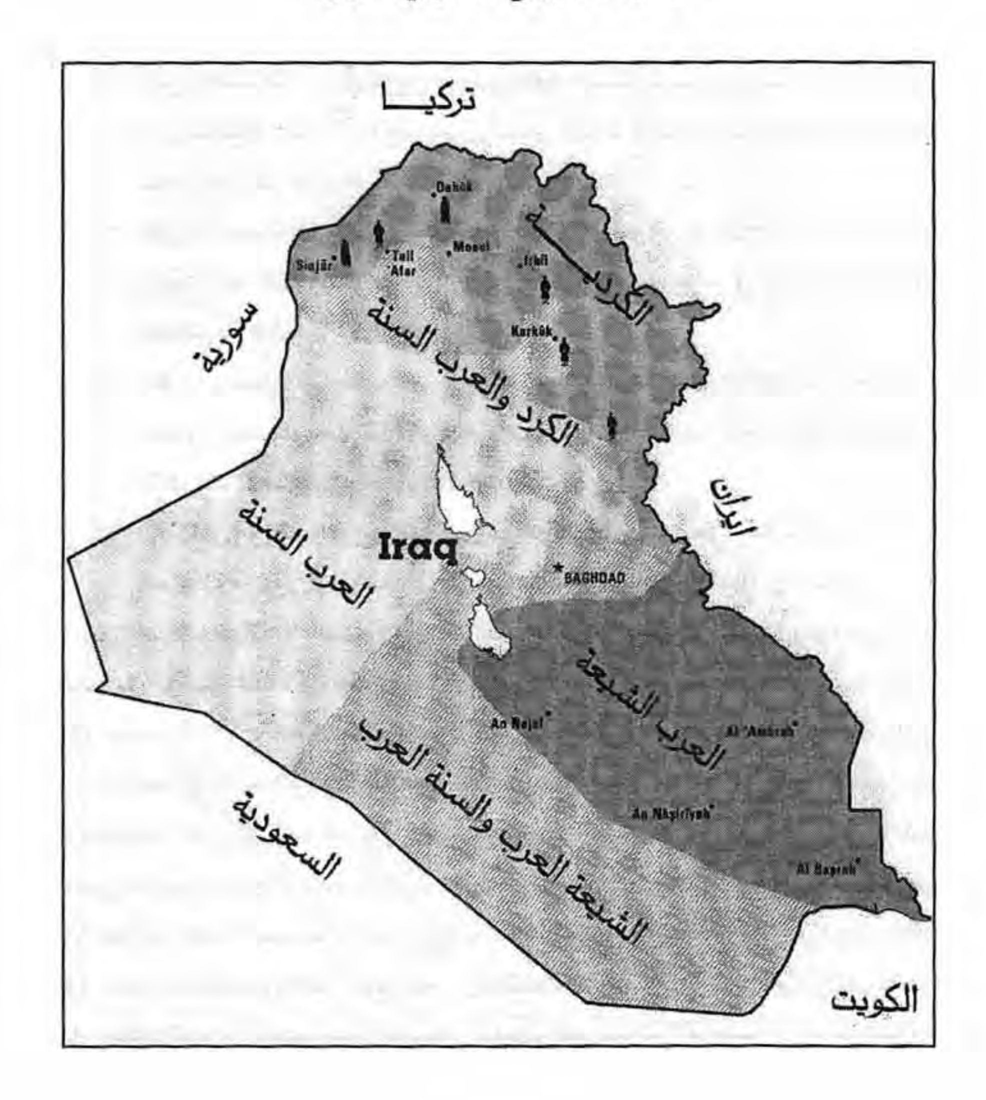
٢- العرب السنة: ويتركزون في محافظات: نينوى، صلاح الدين، الانبار، واجزاء من محافظتي بغداد وديالى، مع وجود جيوب في عدد من المراكز الحضرية الكبيرة في المنطقة الاولى:

٣- الكرد: وتمتد مناطقهم شرق وشمال البلاد، وتعد مرتفعات حمرين – مكحول سنجار حدوداً لهم، وهم سنيون في الغالب، مع اقلية شيعية في الاطراف الجنوبية والجنوبية الشرقية.

٤- التركمان: ويتجمعون غالباً في المراكز الحضرية التي تمتد من تلعفر في محافظة نينوى والى مندلي في محافظة ديالى، وهم شيعة وسنة.

ومن الملاحظ انه لا المسؤولين العراقيين ولا البريطانيين كانوا يتوقعون هذا التشكيل الاثني لسكان العراق، لان ولاية الموصل في ضوء اتفاقية سايكس بيكو سنة (١٩١٦)، كانت ضمن نفوذ الفرنسيين قبل ان يتنازلوا عنها للانكليز، بيد ان الحاق هذه الولاية بالعراق اعاد النظر في كثير من خطط السياسية البريطانية، كان ابرزها تعزيز النفوذ العربي السني في العراق، ومن هنا كان السعي لوضع برامج لاعادة التكوين الاثني للسكان، وكانت (سياسة التعريب) ابرز ظواهر تلك السياسة، مما دفع بالكرد في كردستان العراق، الوقوف بحزم امام هكذا مواقف، وكانت المجابهة، واستخدمت السلطات العراقية والبريطانية كل امكاناتها في الحد من امتداد لهيب الحركات القومية في المنطقة، او انتشارها.

خريطة رقم (١٠)
خريطة التوزيع الاثنى في العراق



الفصل الخامس

المشكلة القومية الكردية في العراق:

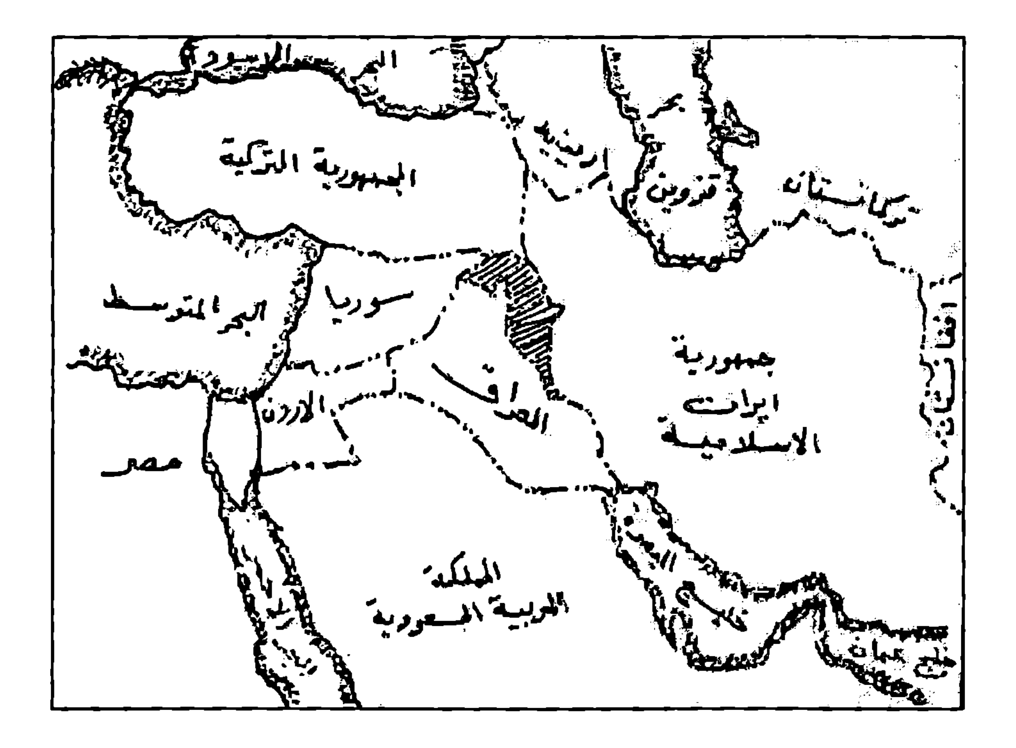
لقد كان لموقع العراق الجغرافي، عند ملتقى قارات العالم القديم (اسيا، اوربا، افريقيا)، اهمية متميزة، تتمثل في كونه (جسراً) لمرور الجماعات الغازية او المهاجرة عبر تلك القارات... الى جانب كونه (طريقا) للقوافل التجارية، انظر خريطة رقم (١١) الامر الذي ساهم بشكل مباشر او غير مباشر في ظهور العديد من القوميات والطوائف والاديان... ومن ابرز الجماعات الوافده الى العراق، هم الساميون، الفرس، العرب، المغول، الاتراك العثمانيون، بلاضافة الى الاوربيين من انكليز وفرنسيين والمان خلال تاريخه الحديث. وكان للمناخ الملائم ووفرة المياه، وخصوبة الارض، بالاضافة الى الموقع الجغرافي... عوامل شجعت تلك الجماعات على الاستقرار.

ويظهر ان الجهات السهلية والمنبسطة في العراق، كانت الاكثر تاثيرا في عمليات التفاعل بين سكان البلاد والجماعات الوافدة او الغازية التي استطاعت على مر زمن من فرض لغتها وديانتها وعاداتها وتقاليدها، فيما حافظ سكان المناطق الجبلية والمرتفعة والى حد كبير، على خصائصهم (القومية واللغوية والدينية... ويشير المرحوم الدكتور (الخلف) في هذا الصدد انه (رغم الاختلاط والتمازج بين الشعوب عبر حقب التاريخ المختلفة، فان طابع الشعب العراقي تميز بالسكان العرب في مناطق السهول، الواطئة، والسكان الكرد في المرتفعات والسهول العالية، حيث كانت عمليات الاختلاط فيها اقل اثراً، لذلك بقيت الجماعات الرافده تحتفظ ببعض ماورثته من خصائص تميزها كاللغة، التقاليد، والدين[1]

(١) جاسم محمد الخلف، المصدر السابق، ص٤٠٥.

خريطة رقم (١١)

موقع كردستان العراق بالنسبة لدول الجوار



الاستيطان العربي في العراق:

اذا تجاوزنا الاستيطان القديم للعراق، فان حدود امتداد القبائل العربية لم تتجاوز نهر الفرات حتى الفتح الاسلامي في القرن السابع الميلادي، وكانت (الحيرة) عاصمة (المناذره)، فيما كان اغلب تلك القبائل تنتقل بين شمال جزيرة العرب وجنوب العراق.

ومن الملاحظ، ان الجماعات التي قامت غربي نهر الفرات اخذت تتسرب تدريجيا الى المدن المجاورة، بالاضافة الى السهل الرسوبي. وجاء في كتاب (العرب قبل الاسلام) لجرجي زيدان، ان العرب قبل الاسلام كان يعني سكان جزيرة العرب فقط. اما في التاريخ القديم، فهم اهل البادية الذين كانوا يتحركون شمال الجزيرة بين الفرات والنيل[١]. واستمرت جزيرة العرب وبلاد الشام ترفدان العراق بمستوطنين جدد، قبل ان تبدأ موجة الزحف العربي الى العراق في ظل الفتوحات الاسلامية[٢]. والذي يعد اعظم حدث كان له اثر في التكوين الاثنوغرافي لسكان البلاد[٣].

وتصاعدت وتاثر الهجرات العربية بعد ذلك دون انقطاع[٤] فيما شهد التاريخ الحديث للعراق، تغييراً شاملا في خريطة التوزيع القومي لسكانه، وذلك بسبب زحف موجات من القبائل البدوية (الرحالة) من الحجاز وشمال الجزيرة العربية، لاسيما خلال القرن السابع عشر الميلادي، وفي مقدمتها عشائر (شمر)، حيث اقام قسم منهم في منطقة (جبل شمر)، واخر بين (عنه – الفلوجة)، فيما استقرت عشائر (زبيد) عند نهر دجلة حوالي الحلة، وتوزعت (شمر طوكة) بين ديالى والكوت.

وفي نهاية القرن الثامن عشر واوائل التاسع عشر الميلادي، استطاعت قبائل (عنزة) دفع (شمر) الى الشرق، عبر نهر دجلة باتجاه المرتفعات الايرانية. وكان لمثل هذه الحركات اثر كبير على حركة القبائل الاخرى، من بينها انتقال عشائر

(١) جرجي زيدان، العرب قبل الاسلام، بيروت، ١٩٧٨، ص٤١.

(٢) انظر هاري ساكن، عظمة بابل، ترجمة عامر اسماعيل، الموصل، ص٣٤ (١٩٧٩).

(٣) خليل اسماعيل محمد، اقليم كوردستان العراق، المصدر السابق، ص٨٢.

(٤) المصدر نفسه، ص٨٢.

(العبيد) باتجاه الحويجة في كركوك بعد اجتيازهم نهر دجلة متخطين بذلك مرتفعات حمرين[1] انظر خريطة رقم (١٢).

وتواصلت سياسة توطين العشائر البدوية في عمق اراضي كرودستان العراق، بعد الحرب العالمية الاولى، وقيام الدولة العراقية، حيث تم وضع (برنامج) لاعادة التكوين القومي لسكان المنطقة، لصالح العرب، وكانت مشاريع الارواء (التوطينية) ابرز مؤشرات ذلك البرنامج الذي عرف بـ(سياسة التعريب)، ومن ابرز تلك المشاريع: مشروع الجزيرة غرب الموصل، ومشروع الحويجة غرب كركوك، ومشروع سنجار في منطة الجزيرة... وكان لمثل هذه المشاريع اعظم الاثر في زرع محافظات الموصل (نينوى) و (صلاح الدين) و (كركوك) بالقرى والتجمعات العربية كما سنرى.

الاستيطان التركي في العراق:

يعود تاريخ الاستيطان التركي في العراق، الى الفترات التي نزحت خلالها القبائل المغولية من اواسط اسيا وشرقي بحر قزوين الى العراق، بالاضافة الى الاتراك الذين زحفوا مع الفتوحات العثمانية، لاسيما في عهدي السلطات سليم الاول وسليمان القانوني. وجاء في تقرير لجنة عصبة الامم لحل مشلكة ولاية الموصل، : ان التركمان في العراق هم الاتراك الذين قدموا من اواسط اسيا في القرن الحادي عشر الميلادي.

ويصنف العديد من الباحثين استيطان الاتراك الى مرحلتين هما:

١- موجة قدمت مع جنود الخلفاء العباسيين والاتابكة وجنود طغرلبك والمغول وهم التركمان.

٢- الذين جاءوا خلال فترة السيطرة العثمانية على العراق وهم (الاتراك) وهؤلاء تربطهم بالدولة التركية علاقاتها وثيقة[2].

ومن الملاحظ، ان المراكز الاساسية لتجمعات الاتراك تمتد على شكل شريط يفصل الى حد ما بين التجمعات الكردية والتجمعات العربية، بدء من تلعفر في محافظة نينوى مروراً بكركوك وانتهاءً بمندلي في محافظة ديالى، مما يعكس البعد العسكري لاصل تواجد هؤلاء السكان، حيث كانت اساساً حاميات عسكرية تطورت الى وضعها الحالي مع مرور الزمن[3]

---

(١) لونكريك، اربعة قرون من تاريخ العراق الحديث، ترجمة جعفر خياط ط٦، بغداد، ١٩٨٥، ص٢٤٢

(٢) انظر خليل اسماعيل محمد، القضية الكردية، المصدر السابق، ص٥٨.

(٣)- يلاحظ عبدالرزاق الحسني، العراق قديما وحديثا، مطبعة العرفان، ١٩٥٥.

خريطة رقم (١٢)
العشائر الكردية في العراق



الفصل السادس

التطور السياسي للقضية الكردية:

سبقت الاشارة الى ان الشعب الكردي عبر، بعد الحرب العالمية الاولى، عن تطلعاته في اقامة كيات خاص به، شأنه في ذلك شان شعوب المنطقة الاخرى التي انسلخت من جسم الدولة العثمانية فكانت انتفاضاته المتعاقبة بدءً من حركة الشيخ محمود الحفيد سنة ١٩١٩، ومرورا بحركات بارزان بين (١٩٣٠ – ١٩٤٧)، ثم ثورتي ايلول وكولان فيما بعد. الا ان القوة العسكرية التي استخدمتها السلطات العراقية، وباسناد ودعم من القوات البريطانية في العراق، ضد تلك الحركات، والمواقف العدائية لدول الاقليم، حال دون استمرارها، او تحقيق كامل اهدافها.

واذا تجاوزنا، الوزن الديموغرافي للتكوينات الاثنية في العراق، فان من حق تلك التكوينات – بغض النظر عن حجم سكانها – او موقعها السياسي، التمتع بالمساواة، وحرية التعبير بلغتها وحماية تراثها، مثلما لها الحق في اقامة تنظيماتها ومؤسساتها الثقافية والاجتماعية والاقتصادية بل وكذلك السياسية في ظل القوانين والتشريعات التي تنظم ذلك.

بيد ان استقراء التاريخ المعاصر للعراق، يشير الى ان السنة (العرب) هم الذين كانوا يسيطرون على مقاليد الحكم والادارة. رغم انهم لايمثلون سوى اقل من خمس مجموع سكان البلاد، الامر الذي تمخض عن ردود فعل سلبية، تمثلت بتظاهرات ومسيرات واحتجاجات بلغت احيانا حد الثورة وحمل السلاح على امتداد القرن الماضي... فيما جابهت السلطات العراقية الحاكمة ذلك بمنتهى العنف والقوة مستخدمة شتى الاساليب والوسائل للقضاء عليها من ابرزها:

١- عمليات توطين العرب:

سعى مدحت باشا خلال توليه العراق بين سنتي (١٨٦٩ – ١٨٧٢) الى وضع خطط لتوطين العشائر الرحالة في منطقة الجزيرة بين نهري دجلة والفرات بهدف

احكام السيطرة عليها، والعمل على توسع المساحات الزراعية[1]، ولاسيما عشائر (شمر) و (الدليم) و (عنزه)... الا ان عمليات التوطين بعد قيام الدولة العراقية اتخذت صيغاً منظمة وبرامج معدة بهدف تغيير الواقع القومي للسكان لصالح العرب، وقد سبقت الاشارة الى عدد من المشاريع الاستيطانية ومنها: الجزيرة، الحويجة، ومشروع سنجار... التي ساهمت في توطين الالاف من ابناء العشائر العربية الرحالة. لاسيما خلال الفترة بين سنتي (١٩٤٥ – ١٩٥٨)، حيث تم حفر الابار لهم وتوزيع الاراضي عليهم، وبناء القرى والمجمعات السكنية لاستقرارهم[2]. وقد نتج عن توطين الاعداد الكبيرة من العشائر العربية الرحالة هذه، استحداث وحدات ادارية في المنطقة، من بينها اقضية الحضر، البعاج والشرقاط..

وتوسعت عمليات التوطين، في النصف الثاني من القرن الماضي، ففي خلال السنوت مابين عامي (١٩٥١ – ١٩٦٥) تم بناء المئات من القرى بين سنجار الحضر، وفي ناحية سنجار نفسها، وقد جرت مثل ذلك في محافظة كركوك، في ظل مشروع الحويجة. ففي سنة ١٩٣٧، شرعت الحكومة العراقية باسكان ما يقرب من (٢٠,٠٠٠) عائلة في القوس المحيط بمحافظة كركوك، والممتد من منطقة الحويجة باتجاه قرةتبة، وقد عدت هذه العمليات (الجسر) لوصول العشائر العربية الى عمق المحافظة. انظر(خريطة رقم ١٣) وقد نتج عن توطين المزيد من تلك العشائر تحويل ناحية حويجة الى قضاء سنة ١٩٦٢ يضم الى جانب مركز ناحية الحويجة كل من نواحي: الرياض، العباسي، ثم اضيف اليها ناحية الزاب مستقطعة من محافظة نينوى ذات الاغلبية العربية سنة ١٩٨٤).

واستمر توطين ابناء واسر القبائل العربية لاحقا، وبشكل مكثف ووضع خطط مدروسة، تجاوزت المحافظات ذات التنوع الاثنوغرافي الى محافظات دهوك، اربيل وحتى محافظة السليمانية، سواء من خلال اقامة القرى لهم، او

(١) خليل اسماعيل محمد، اقليم كردستان العراق، مطبعة زانكو، اربيل، ١٩٩٩، ص٨٣.

(٢) انظر: مكي الجميل، البدو والقبائل الرحالة في العراق، بغداد، ١٩٥٦.

نقل العمال والموظفين وافراد الامن والشرطة او ابناء القوات السلحة الى المراكز الحضرية.

وفي ظل الاستيلاء على الاراضي الزراعية العائدة للمهجرين والمرحلين، وتحويلها الى الدولة، لتوزيعها على الوافدين من ابناء العشائر العربية بعقود رسمية تلزم اصحابها السكن في مواقعها الجديدة، اصدرت السلطات العراقية المئات من التعليمات والقرارات الادارية لتسهيل ذلك[١].

٢- حملات تهجير السكان الكرد:

ثمة فرق كبير بين مفهومي (الهجرة) و (التهجير) حيث يعنى الاول: حركة الافراد والجماعات من منطقة لاخرى بارادتهم ورغبتهم، فهم يحددون موعد الحركة، والمكان الذي ينتقلون اليه، والفترة التي يمكثون فيها اما التهجير او (الترحيل) وكذلك (التسفير)... فهي تشير الى الحركات القسرية للافراد والجماعات تقوم بها السلطات الرسمية دون رغبتهم او معرفة المكان الذي ينتقلون او الوقت المحدد لاقامتهم...[٢]

(١) خليل اسماعيل محمد واخرون، سياسة التعريب في اقليم كردستان العراق، مطبعة اراس، اربيل، ٢٠٠١

(٢) خليل اسماعيل محمد، مؤشرات سياسة التعريب في اقليم كردستان العراق،مطبعة زانكو، اربيل، ط٢،٢٠٠٢.

خريطة رقم (١٣)

الأحزمة العربية حول مدينة كركوك



لقد تعرضت كردستان العراق، الى حملات تهجير واسعة، تصاعدت واصبحت اكثر شمولية في العقدين السابع والثامن من القرن الماضي، وتزامنت هذه الحملات، مع عمليات توطين العشائر العربية في المواقع التي تم تهجير السكان منها. وعلى اثر اتفاقية الجزائر لسنة ١٩٧٥ بين العراق وايران، تم تهجير كافة القرى والتجمعات السكانية على امتداد الشريط الحدودي بين الدولتين بدءً من المثلث الحدودي بين العراق وايران وتركيا، نزولا الى محافظة ديالى وبعمق يتجاوز في بعض المواقع (٣٠)كم بحيث شمل مراكز ادارية مثل، قلعة دزة، بنجوين، مندلي وانسحبت هذه الظاهرة على الحدود العراقية – التركية، والعراقية – السورية، كما شملت في فترات لاحقة المحافظات ذات التنوع الاثنوغرافي مثل: نينوى، كركوك، صلاح الدين، و ديالى، وحتى محافظة بغداد، ثم كانت حملات (الانفال) التي اتت على تهجير ماتبقى من سكان قرى المحافظات الكردية، ونقلهم الى مناطق مجهولة، لم يتم معرفتها الا بعد سقوط النظام البائد سنة ٢٠٠٣م حيث دلت عليها القبور الجماعية المكتشفة.

الى جانب ذلك شهدت مناطق الكرد الفيليين بين مدينة بغداد، والحدود العراقية–الايرانية، حملات تسفير واسعة النطاق على امتداد القرن الماضي، وبصورة خاصة في النصف الثاني منه... حيث تم دفع الالاف من سكان تلك المناطق باتجاه الطرف الايراني من الحدود، بحجة التبعية الايرانية. وكانت سنة ١٩٨٠، الاكثر شمولية في هذه الحملات حيث قدر (حسن علوى) عدد المسفرين بما يقرب من (١٢٠) الف نسمة في ظل ظروف غاية في القسوة الحرمان[١]

وتشير البيانات الخاصة بحملات التهجير ان نحو اربعة الاف قرية وتجمع سكني تم تدميرها او حرقها في محافظات نينوى، كركوك وديالى وصلاح الدين و

---

(١) حسن علوى، الشيعة والدولة القومية، دار الثقافة والنشر، تم ابران ص٣١٩، السنة بلا.

اربيل، دهوك، وفي محافظة السليمانية[1] لاحظ خريطة (١٤). وقد تركزت تلك الحملات على القرى.

١- ذات المواقع الاستراتيجية والتي تتميز باهمية عسكرية او اثنوغرافية.

٢- ذات الاهمية الاقتصادية لاسيما (النفطية والزراعية...).

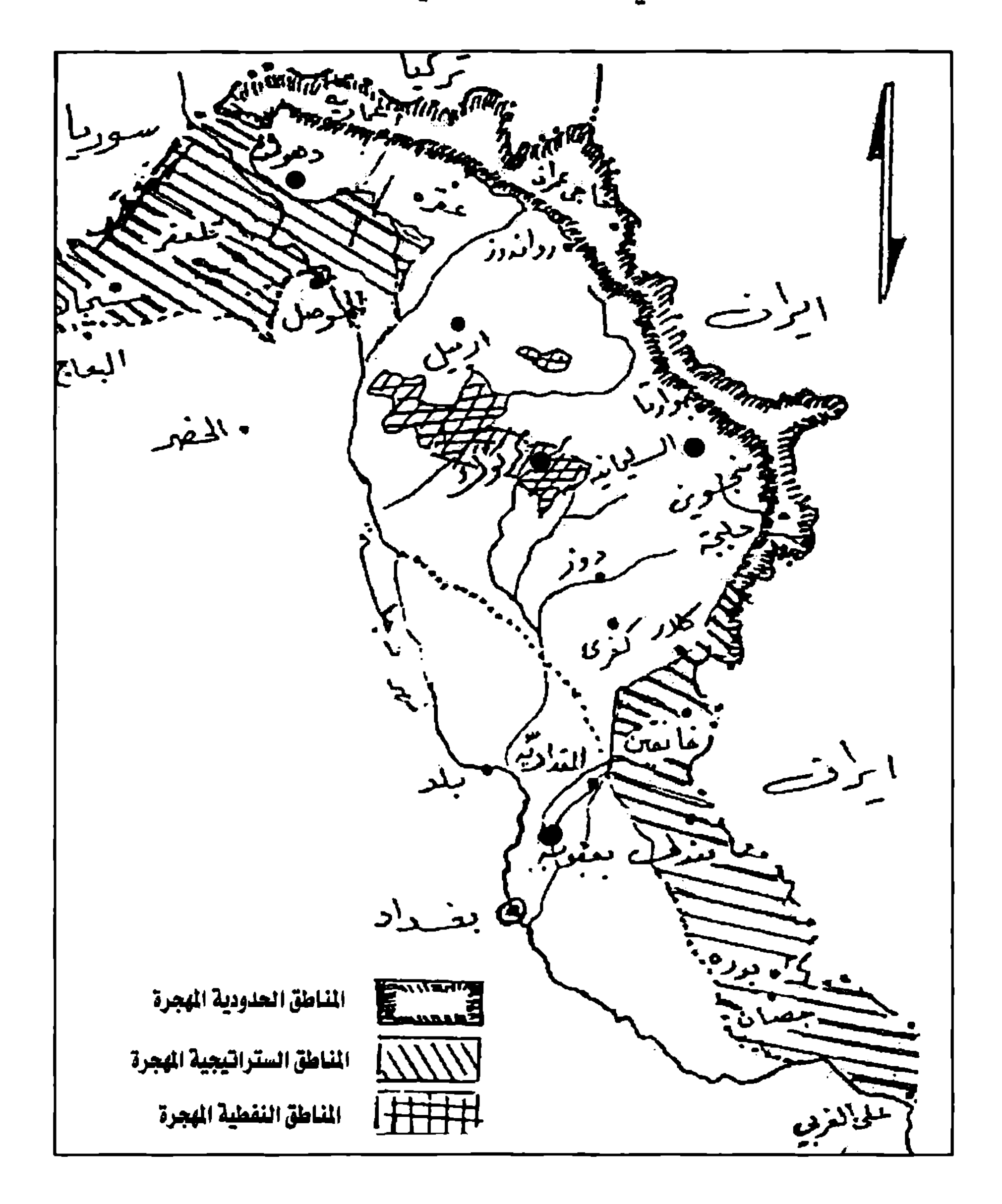
٣- المناطق الحدودية وذلك مع امتداد حدود الاقليم مع ايران، سورية، وتركية،

واستغلت الحكومة العراقية، فرصة اندلاع الحرب العراقية-الايرانية، لوضع برامج لتدمير ماتبقى من القرى في الاقليم مستعملة في ذلك كل انواع الاسلحة بما في ذلك المحرمة دولياً ضد سكانها، ثم كانت عمليات الانفال التي تمثلت بابادة عشرات الالاف من سكان الاقليم خلال سنة ١٩٨٨.

١- shorsh, M.R, Destruetion of nation, stastistics of Atrocties in Iraqi Kurdistan, printed in U.S.A.١٩٩٠, p.٩٠-١٣٤

خريطة رقم (١٤)

المناطق التي تعرضت للتهجير في كردستان العراق



٣- التغيير في التشكيلات الادارية:

سبقت الاشارة الى ان اقليم كردستان العراق، تعرض الى حملات تغيير واسعة في تكوين سكانه القومي سواء من خلال زرع الاقليم بالقرى والتجمعات السكنية العربية، او تهجير وترحيل سكانها بعيدا عن ارضهم ووطنهم. ويبدوا ان السلطات الحكومية، ارادت التسريع في تلك الحملات، او انها وجدتها دون مستوى المطلوب، لذلك اتخذت منعطفا اخر، تمثل بتجزاة الوحدات الادارية واعادة توزيعها، بما يحقق اهداف سياسية التعريب، وقد تعزز هذا التوجه في النصف الثاني من القرن الماضي.

ففي محافظة الموصل لاحظ خريطة رقم (١٥)، تم:

١- استقطاع قضاء الزيبار (والذي يعد مغلقا من الناحية القومية فكل سكانه من الكرد)، والحاقه بمحافظة اربيل.

٢- استحداث محافظة دهوك سنة ١٩٦٩، من اقضية، دهوك، زاخو، عقرة، العمادية، والتي كانت ضمن محافظة الموصل حيث غالبية سكانها من الكرد.

٣- وبالتالي فان محافظة الموصل لم يتبق من وحداتها الادارية، سوى اقضية سنجار، تلعفر، الشيخان، تلكيف، وقضاء المركز، بما يجعل عمليات تغيير الطابع القومي لسكانها اكثر سهولة، لما تمثله هذه الوحدات الادارية من تنوع قومي، يشكل السكان العرب جزء غير قليل من مجموع سكانها:

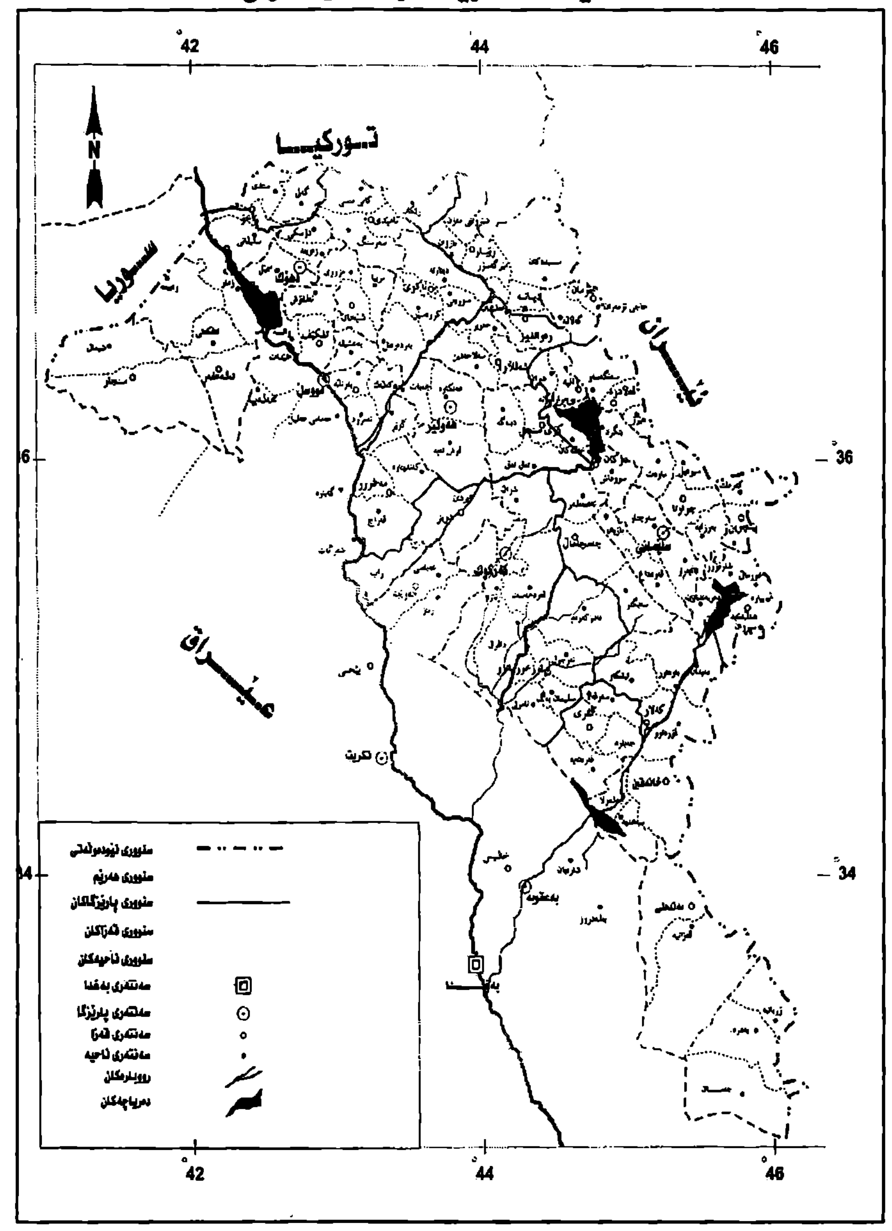
٤- استحداث وحدات ادارية جديدة، في ظل توطين العشائر العربية البدوية التي سبقت الاشارة اليها، منها: اقضية الحضر، البعاج، الشرقاط... وكل منها يتمثل بعدد من النواحي وعشرات من القرى ذات الكثاقة السكانية العربية.

وفي محافظة كركوك، ايضاً، تم:

١- التركيز في تطوير المراكز الادارية ذات الصبغة العربية، حيث تم تحويل (ناحية الحويجة) الى قضاء سنة ١٩٦٢، وتوسعت مساحته بانضمام ناحية الزاب من محافظة الموصل اليه سنة ١٩٨٤ من ١٦,٦٪ من مجموع مسافة المحافظة الى ٣٠,٤٪ بين سنتي (١٩٦٥ - ١٩٨٧) كما ارتفعت نسبة سكانه خلال الفترة نفسها من (٨,٢٪ - ١٧,٥٪) من مجموع سكانها.

خريطة رقم (١٥)

التشكيلات الادارية لكردستان العراق



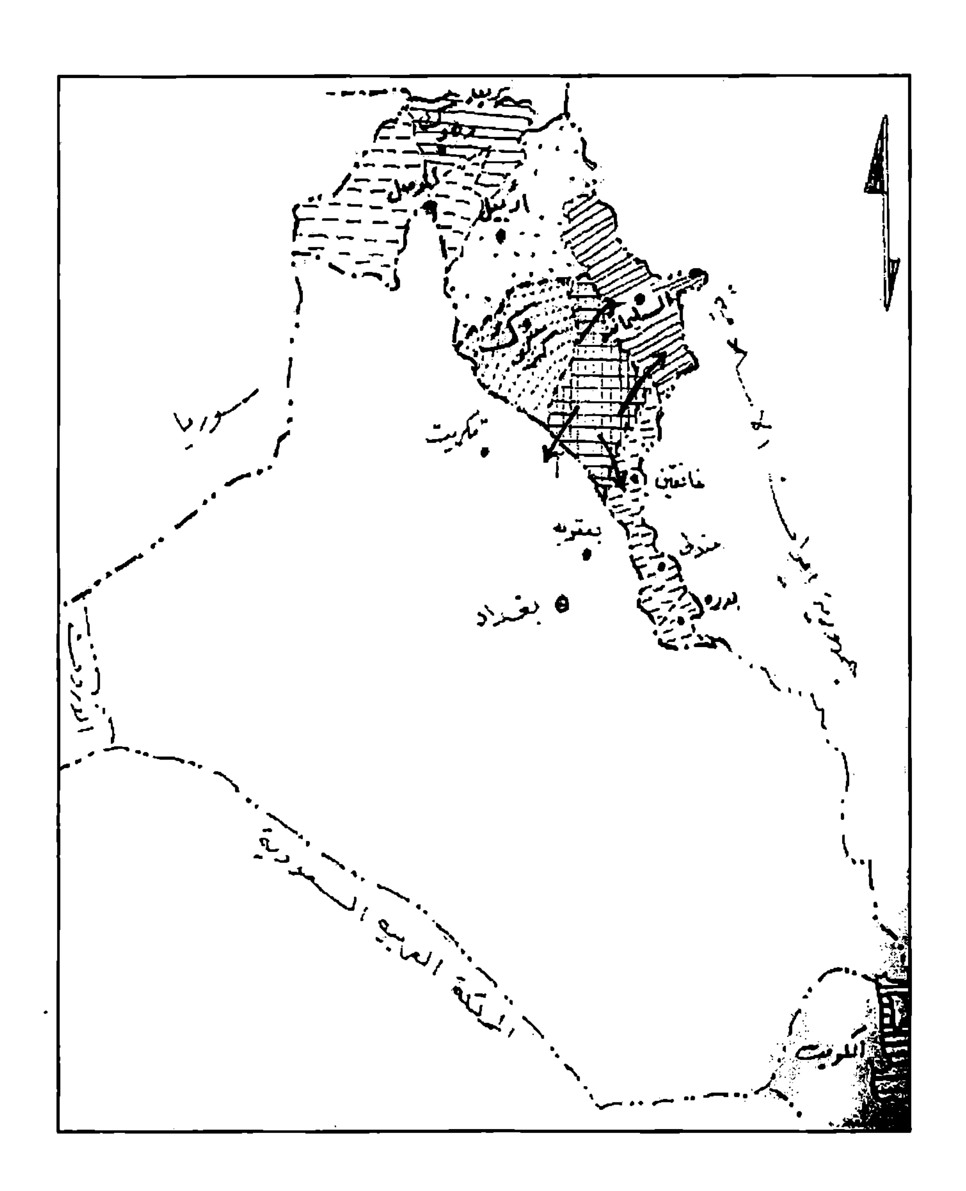
٢- استقطاع الاقضية ذات الاغلبية الكردية من محافظة كركوك، وتوزيعها على المحافظات المجاورة بغية الاسراع في تعريب الاقضية الاخرى. فالي محافظة السليمانية، تم الحاق قضائي جمجمال وكلار بها، والحق قضاء كفري بمحافظة ديالى، فيما كان نصيب محافظة صلاح الدين من هذا التقسيم قضاء دوز خورماتو انظر خريطة (١٦).

وفي ضوء ذلك، لم يتبق من محافظة كركوك سوى قضاء الحويجة، المشار اليه سابقا بالاضافة الى قضاء المركز، كما استبدل اسمها بـ(محافظة التأميم). مما جعل مسالة التغير القومي لسكانها امراً اكثر سهولة. ولا سيما مدينة كركوك بالذات. وبمناسبة ذكر هذه المدينة، تم احاطتها في عقدي السبعينات والثمانيات من القرن الماضي، وما بعدها، باحياء مقفلة بالوافدين العرب الذين تم تخصيص مساكن لهم، وامتيازات خاصة بهدف اسكانهم في المدينة، على حساب الاحياء ذات الاغلبية الكردية او التركمانية، التي تمت ازالة العديد منها بحجة اقامة الساحات العامة، او الحدائق او توسع شبكات التقل... مما اخل بالتكوين القومي لسكانها.

من جانب اخر، فان الفترة نفسها، شهدت تقليصاً او الغاءً في العديد من الوحدات الادارية ذات الكثافة السكانية الكردية، فالغيت اقضية: الزيبار، جومان، بنجوين، حلبجة، مندلي، رواندوز، كويسنجق، وتحولت الى نواحي من الناحية الادارية، فيما اختفت نواحي اخرى... كنتيجة لحملات التهجير وعمليات الانفال المشار اليها سابقاً.

الخريطة رقم (١٦)

محافظة كركوك بعد التقسيم



الفصل السابع

نتائج سياسة التعريب:

تشير البيانات ذات العلاقة بالتوزيع القومي لسكان العراق، بعد الحرب العالمية الاولى، ان نسبة السكان العرب تبلغ نحو ثلاثة الارباع مجموع سكان العراق، فيما كانت نسبة الكرد لاتقل عن خمس المجموع، وتبلغ نسبة التركمان ما يقرب من ٢٪، وفقا للتقديرات البريطانية لسنة ١٩١٩.
وفي ضوء نتائج احصاء السكان لسنة ١٩٤٧، بلغت نسبة الكرد مايقرب من ١٩٪.[١] مع العلم ان تقرير لجنة عصبة الامم لسنة ١٩٢٥، اشار الى ان نسبة الكرد في ولاية الموصل كانت لاتقل عن ٦٥٪ من مجموع سكانها فيما كان نسبة العرب تقل عن خمس مجموع السكان[٢].

وعلى الرغم من ان نسبة الكرد، كانت تقل عن حقيقة حجمهم الى مجموع سكان العراق، بسبب ظروف المنطقة التي جرت فيها تنسيق تلك البيانات، والموقف السلبي من الحكومة العراقية تجاه الشعب الكردي وحقوق القومية... فان تنفيذ سياسة التعريب ادت الى انخفاض كبير في نسب الكرد، بحيث لم تتجاوز (١٦,٧)٪ في احصاء السكان لسنة ١٩٥٧ من مجموع سكان البلاد، والى اقل من ذلك في نتائج احصاءات السكان التالية.[٣] وكانت المحافظات ذات التنوع الانثوغرافي، الاكثر نصيبا في هذا الانخفاض، فمحافظة الموصل (نينوى- دهوك)، شهدت خلال الفترة بين (١٩٤٧-١٩٧٧) انخفاضا من (٣٥)٪ الى (١٣)٪ فقط!، وفي محافظة كركوك من (٥٣٪) الى اقل من (٣٨)٪، اما في محافظة ديالى فكان من (٢٧-١١)٪ خلال نفس الفترة. لاحظ الجدول رقم (٢):-

(١) انظر: احمد فوزي، خناجر جبال، بيروت، ١٩٦١ ص٣٥.

(٢) تقرير لجنة عصبة الامم، المصدر السابق، ص٣٣.

(٣) انظر: خليل اسماعيل محمد، اقليم كردستان العراق، المصدر السابق.

جدول رقم (٢)

السكان الكرد في عدد من المحافظات (٪)

المحافظة	١٩٤٧	١٩٧٧
الموصل	٣٥,٤	١٣
كركوك	٥٣	٣٧,٦
ديالى	٢٦,٦	١٠,٨

المصدر: احمد فوزي، خناجر وجبال ص ٣٥

فيصل الدباغ، كورد وكەمە نەتەوەيەكانى تر، الجزء الاول.

القضية الكردية... حاضرا: مرت القضية الكردية، على امتداد القرن الماضي، بالعديد من المراحل، تميزت كل مرحلة بخصائصها وذلك على الصعيدين الزماني والمكاني، وتباينت خلالها مواقف الحكومات العراقية ازاء مطاليب القيادة الكردية، لكنها كانت في النهاية محبطة لامالهم، لانها كانت تهدف اساسا الى احتوائهم و (صهرهم) في بودقة الشعب العربي، وعلى قاعدة: (ان الشعب العراقي جزء من الشعب العربي، والعراق جزء من الوطن العربي) كما جاء في دستور العراق لسنة ١٩٧٠، وما شعار (العرب والاكراد، شركاء في هذا الوطن) والذي جاء في دستور العراق المؤقت لسنة ١٩٥٨، سوى ذر الرماد في العيون....

وجاء مشروع (ميثاق العمل الوطني) لسنة ١٩٧١ ليؤكد في (ان ممارسة الحقوق القومية من قبل الجماهير الكردية يتم ضمن اطارها الطبيعي) و (ذلك على اسس اعتراف وايمان هذه الجماهير بان العراق جزء لا يقبل الانفصال عن الوطن العربي).[1] وتطبيقا لمقررات المؤتمر الثالث لحزب البعث العربي الاشتراكي لسنة ١٩٧٩ تقرر: (اعتبار كردستان العراق ارضا عربية.[2] ومما جاء

(١)سلسلة دراسات سياسية (عدد خاص عن المسالة الكردية في العراق) بيروت، ١٩٩٦، ص١٩٠.

(٢)جلال طالباني، حول القضية الكردية في العراق، دار ارارات ط٢، بيروت، ١٩٩٦، ص٣٥.

جاء فيها: (ان هذه القوميات التي تملك لغات وسمات خاصة متميزة عن اللغة والسمات العربية، والتي تعيش في الوطن العربي منذ حقبة طويلة، كالقومية الكردية قد ارتبطت بالامة العربية بوشائج عميقة الجذور، فالارض التي تعيش عليها كانت جزء من الدولة العربية التي نشات منذ الاف السنين. وعلى هذا الاساس فان الهوية العربية للارض لم تات عن طريق القهر او الاستعمار او الاستلاب، وانما اتت نتيجة الواقع التاريخي.) وهو بالتالي ينكر على الشعب الكردي حقه في الارض والوطن.

وعلى هذا الاساس، سعت الحكومات العراقية حثيثا لتحقيق تلك الاهداف. وقد انعكست تلك التوجهات العنصرية على واقع المفاوضات التي كانت تجري بين الاطراف الكردية وتلك الحكومات. ومن بين ابرز تلك الاتفاقيات (اتفاقية) (اذار لسنة ١٩٧٠). والتي تمثلت بالاعتراف الرسمي، ولاول مرة بـ (كردستان) كوطن للكرد، واللغة الكردية، لغة رسمية في العراق الى جانب اللغة العربية. وكان قد تقرر اجراء احصاء للسكان في العام نفسه لتحديد منطقة كردستان للحكم الذاتي، لكنه اجل، كما كان متوقعا، لانه من غير المالوف ان توافق السلطة الحاكمة على ترسيم حدود المنطقة والتي يعني تغيير في الخريطة الادارية للعراق، ولان الاصل في تلك الاتفاقية (حركة تكتيكية) فرضتها ظروف معينة، سرعان ما تجاوزتها السلطات العراقية حينما قوى مركزها السياسي والعسكري، واعلنت الحرب على الكرد من جديد سنة ١٩٧٤ ووضعت اتفاقية الجزائر لسنة ١٩٧٥ بين العراق وايران نهاية لثورة ايلول، ليعود الشعب الكردي الى تنظيم نفسه منذ سنة ١٩٧٦ في تجمعات جديدة كان ابرزها الاتحاد الوطني الكردستاني، الحزب الاشتراكي الكردستاني، حزب الشعب الكردستاني، الى جانب الحزب الديمقراطي الكردستاني.

وفي عام ١٩٩١ اعلنت جماهير كردستان العراق، انتفاضتها ضد الحكم الدكتاتوري في العراق، واستطاعت طرد الجيش والادارة من مساحات واسعة من المنطقة، الا ان تراجع دول التحالف عن دعمها للشعب العراقي، شجع السلطات العودة الى ممارسة ارهابها واستخدام كل الوسائل في السيطرة من جديد على البلاد... الامر الذي تسبب في هجرة مليونية لابناء الشعب في كردستان باتجاه كل من تركيا وايران.. خوفا من استخدام تلك السلطات وسائل الدمار الشامل

مرة اخرى، وازاء تدخل الامم المتحدة، وفي ظل قرار مجلس الامن الدولي رقم ٦٦٨، تم اقامة (المنطقة الامنة) شمال خط عرض (٣٦) لتسهيل عودة العوائل النازحة.

ودعت الحكومة العراقية في نيسان سنة ١٩٩١، القيادات الكردية الى التفاوض من جديد، على اساس تطوير اتفاقية اذار لسنة ١٩٧٠، لكنها تراجعت في اللحظات الاخيرة!! وهكذا بقيت اجزاء واسعة من اقليم كردستان العراق خارج الادارة الكردية، التي تشكلت فور انسحاب الحكومة المركزية منها.

ومن الواضح، ان خطوط انسحاب الجيش والسلطة المركزية، قد تحددت في مواقع جغرافية لاعلاقة لها بالتوزيع القومي للسكان بقدر مالها اهمية عسكرية وامنية.. وقد استطاع الشعب الكردي، ملا الفراغ الذي شكلته، ظاهرة الانسحاب المذكور، دون ان يؤدي ذلك الى ارتباك في الادارة المدنية، او خلل في الامن والاستقرار.. وفي سنة ١٩٩٢، تم انتخاب اول برلمان لكردستان العراق، وشكلت حكومة وطنية، واطلق على المنطقة التي تم ادارتها من قبلها باسم اقليم كردستان العراق الفدرالي.

وفي ضوء قانون ادارة الدولة العراقية الموقت لسنة ٢٠٠٤، تم الاعتراف بهذا الاقليم بحدوده قبل سقوط النظام، واعتبرت (الفدرالية) نظاماً للحكم في العراق. وبمعنى اخر، تم ولاول مرة اعتراف الدولة العراقية بـ (اقليم كردستان العراق)، وخصصت المادة (٥٨) من القانون المذكور لمعالجة الاراضي خارج الادارة الكردية، واطلق عليها اسم (المنطقة المتنازع عليها) الخريطة رقم (١٧) وفي الدستور العراقي الدائم لسنة ٢٠٠٥، تم تخصيص المادة (١٤٠) لاستكمال مراحل حل مشكلة تلك المناطق المتنازع عليها في ظل مراحل محددة وسقف زمني ينتهي في نهاية سنة ٢٠٠٧، ثم جري تمديد الفترة ستة اشهر، ودخلت الامم المتحدة على الخط، لتطمين الجانب الكردي الذي ابدى امتعاضه عن سير مراحل تنفيذ المادة المذكورة.

خريطة رقم (١٧)
المناطق المتنازع عليها



ومرة اخرى، التاريخ يعيد نفسه، فالسلطات الحاكمة في بغداد، عموما، غير مقتنعة، بما وعدت به من حقوق للشعب الكردي (ايام المعارضة)، وحينما وقعت على بنود قانون ادارة الدولة المؤقت، ثم الدستور العراقي الحالي...، برزت العديد من الخلافات حول تفسير البنود الخاصة بتلك الحقوق، والكثير من الاجتهادات، فلم يك غريبا، تلكا السلطات التنفيذية في العراق، في تطبيق بنود المادة (١٤٠)، حيث تمثل المسألة الحاسمة في مصير القضية الكردية في العراق، لانها، وكما سبقت الاشارة، تؤدي الى ترسيم الحدود الفدرالية لاقليم كردستان العراق، مثلما كان هناك خلاف حول حصة الاقليم من ميزانية العراق ومصير البيشمركه، واستثمار الموارد الطبيعية... مما يعكس المشكلات الكثيرة التي لا تزال في طريق الحل النهائي والعادل للقضية الكردية في العراق.

لقد قدم الشعب الكردي في العراق على امتداد القرن الماضي الكثير من التضحيات كان موقف المجتمع الدولي يومها دون المستوى المطلوب، بل وشارك بشكل او بآخر في تعميق مآسي هذا الشعب من خلال دعم السلطات العراقية اعلاميا وماديا بل وعسكريا.. حتى انتفاضة الشعب العراقي في اذار سنة ١٩٩١ حينها حس المجتمع الدولي بضرورة اعادة النظر في مواقفه، والتعاطف مع الشعب الكردي، من خلال قرارات مجلس الامن التي ساهمت في عودة الامن والاستقرار الى المنطقة الكردية والسعي الى اعادة بناء الوطن، مما دعا ممثل الامم المتحدة، القول (بان من المدهش ان يتمكن الكرد الذين كانوا في السابق بين اكثر الناس عزلة، من تحقيق هذا التفاعل الكبير مع العالم الخارجي بهذه الروحية والمهارة العاليتين).[1]

لقد مضى الزمن الذي كان ينظر المجتمع الدولي فيه الى مبدأ (حق تقرير المصير) للشعب الكردي، تجاوزا للخطوط الحمراء، التي يرسمها الاخرون.. حيث يؤدي الى تمزيق هذه الدولة او تلك، او الى تغيير في حدودها الجغرافية وتمثل تجربة اقليم كردستان الحالية، في الاجزاء التي تم تحريرها وادارتها، صورة متقدمة للوصول الى المجتمع المدني المنشود.

---

(١) ريتشارد دوني، الكرد العراقيون لاعبون منفذون بالادلة، مجلة طلان (بالعربية)، العدد (٤٧).

الفصل الثامن

البعد الجغرافي لنشوء وتطور الفكر القومي الكردي

افرزت احداث انتفاضة اذار سنة ١٩٩١، نقلة نوعية في مسيرة حركة التحرر القومي في كردستان العراق، لاسيما بعد ان اتخذ مجلس الامن الدولي، ولاول مرة، اقامة منطقة آمنه للسكان في العام المذكور، الامر الذي نجم عنه:

١- انتقال القضية القومية الكردية من المستوى المحلي الى المستوى الدولي.

٢- انسحاب الادارات المدنية والعسكرية للحكومة العراقية من جزء كبير من المنطقة الكردية.

٣- الاعلان عن قيام حكومة وطنية كردية على تلك المساحة من الوطن القومي الكردي، في ظل انبثاق البرلمان الكردستاني المنتخب سنة ١٩٩٢

وفي تطور لاحق كان الاول من نوعه، بعد انهيار النظام البائد في العراق سنة ٢٠٠٣م، تمثل بالاعتراف الرسمي والدستوري بالادارة الكردية في اقليم كردستان العراق ضمن الدولة الفدرالية الجديدة- وتم تثبيت ذلك في دستور سنة ٢٠٠٥م.مثلما اصبحت السلطات الاقليمية، تشارك فعليا في بناء العراق الجديد.

ان هذه الاحداث، وما تولد عنها من متغيرات على السلطات التشريعية و التنفيذية والقضائية في العراق، عكست ابعادها على مسيرة القضية الكردية من خلال الرؤى الجديدة وتفاعلها مع الثوابت القومية لدى حركة التحرر القومي، وما افرزته من مواقف سياسية واقتصادية واجتماعية.. كان لها اثرها ولايزال في بلورة الفكر القومي في كردستان العراق.

ان المرحلة التالية لانتفاضة سنة ١٩٩١م، تعد متميزة في تاريخ الشعب الكردي الامر الذى يستدعي الوقوف عندها كثيراً- وتحليل متغيراتها والعوامل التي تتفاعل في تحديد اتجاهاتها المستقبلية. ولاشك ان حاضر ومستقبل

القضية الكردية في العراق، لايمكن تحديدهما، بمعزل عن القواعد التي قامت عليها، والاسس التي ساهمت في نشوئها وتطورها.

ان هذه الدراسة تناولت الابعاد الجغرافية، ذات العلاقة بنشوء وتطور الفكر القومي لدى الشعب الكردى، وانعكاساتها على مستقبل حركة التحرر القومي في كردستان العراق

تطور الظاهرة القومية: على اثر انتهاء الحرب العالمية الاولى سنة ١٩١٨، وفي مؤتمر " فرساى" تحديدا، بذلت دول الحلفاء، جهودا حثيثة للوصول الى حدود "اثنية" مثالية للخريطة السياسية لدول الشرق الاوسط، تكون خالية من الجيوب والامتدادات العرقية او الدينية- لكنها لم تنجح في ذلك، نظراً لتداخل المصالح الاقتصادية، و السياسية بين الدول ذات العلاقة، لذاك تشكلت اكثر تلك الدول، وهي تفتقر الى حدود، " آمنة" و " مستقرة"، بحيث باتت تمثل مراكز توتر وتهديد للامن والاستقرار في العالم[١]

وعلى الرغم من كل التطورات العلمية، واساليب التقنية التي شهدها العالم مؤخرا واتساع شبكات النقل والاتصالات، وتنامي او تكامل المصالح بين الدول، فان الحدود " الاثنوغرافية"، والتى تقوم على العرق او الدين او الثقافة.. تبقى هي الاكثر اثارة في الصراعات الدولية، وتشكل الحيز الاكبر في مجمل مشكلات الامم المتحدة، في الوقت الحاضر.

ومن الملاحظ، ان شعوب الشرق الاوسط، سعت ومنذ وقت مبكر، الى تنظيم حملات احتجاج متواصلة، او عمليات تمرد، في مواجهة الدول الحاكمة، وشهد القرن الماضي تحرر العديد من تلك الشعوب التى كانت ترزح تحت سيطرة شعوب اكثر منها عدداً، او اوسع نفوذاً. وكان لانهيار امبراطوريات ودول مثل: العثمانية، البريطانية، واليابانية، ومن ثم الاتحاد السوفيتى ويوغسلافيا. سببا

في قيام العديد من الدول القومية او الدينية، مثلما ينتظر ذلك لشعوب اخرى لاحقا.

لقد شهدت الخريطة السياسية للعالم، تغيرات جوهرية، ليس في زيادة عدد الوحدات السياسية حسب، بل وفي ظهور تكتلات او تجمعات سياسية او اقتصادية اقليمية ودولية، ناهيك عن لاحلاف العسكرية. ومعلوم في ان تزايد عدد الدول، انما يعكس الكثير من التغيرات السياسية. لاسيما بعد الحرب العالمية الثانية. كما ان تحرر العديد من شعوب العالم، وانحسار ظل الاستعمار عنها، اوجد مراكز توتر وعدم استقرار في اكثر من موقع ومكان.. الامر الذى وجدت تلك الشعوب نفسها ازاء العديد من المشكلات السياسية على الحدود، او الموارد، او سواهما..

ولعل في توزيع الشعب الكردى على الكيانات التي ظهرت بعد الحرب العالمية الاولى، اوضع مثال على ذالك. فالى جانب تقسيم كردستان بين كل من سورية، تركيا، والعراق، فضلا عن وجود جزء أخر تحت الحكم الايراني.. فان الشعب الكردى بات يمثل اقليات تحت نفوذ شعوب اكبر منها عدداً في تلك الدول.

خصائص الجغرافية السياسية لكردستان العراق: يعكس تحليلنا للجغرافية السياسية لاقليم كردستان العراق، مجموعة من الظواهر الطبيعية والبشرية، كان لها ابعد الاثر في تطور الفكر، القومي الشعب الكردي ، وفي التطورات التي رافقت حركته القومية، ابرزها [٢].

١- الصحوة القومية: التي امتد لهيبها من القارة الاوربية منذ القرن التاسع عشر الميلادي ثم اخذت تتفاعل مع تطلعات وطموحات شعوب الشرق الاوسط بشكل او باخر، لاسيما في اواخر العهد العثماني وما بعده، بحيث اتاحت لتلك الشعوب تشكيل حركات اوتجمعات سياسية او ثقافية، تطالب بالمزيد من

الحقوق القومية او الدينية او اللغوية ادت فيما بعد الى ظهور حركات تدعو الى الاستغلال.

٢- انتشار ثقافة حق " تقرير المصير" ، ومفاهيم" حقوق الانسان" من بينها بنود " ولسن"، وتداعيات مؤتمر فرساى، الذى كان يسعى الى اتخاذ الحدود الاثنية اساسا لترسيم الحدود بين الدول، والاعلان العالمي لحقوق الانسان، وتوجهات الامم المتحدة لدعم ومسائدة الشعوب المستعمرة، مما اتاح للعديد منها، الفرصة للحصول على الاستقلال. ومن الملاحظ، ان الفترة بين سنتي (١٩٥٠-١٩٨٠) شهدت اوسع عمليات استقلال لتلك الشعوب حيث ارتفعت نسبة الدول التي انضمت الى الامم المتحدة خلالها بنحو ٦١٪

٣- البعد الاقتصادي لدول المنطقة، لاسيما بعد اكتشاف النفط فيها، وتوسع عمليات استخراجه، وما يمثله من دور في السياسة الاقتصادية للدول المنتجه والمستهلكة على حد سواء.. الامر الذي شجع الدول الكبرى لان تلعب دورا فاعلا في رسم الخريطة السياسية للدول ذات العلاقة.

٤- تصاعد حدة الحرب الباردة، بعد الحرب العالمية الثانية، بين المعسكرين الشرقي و الغربي: وما عكسته من متغيرات سياسية كان لها الاثر البعيد في بلورة او صياغة الكثير من الثقافات والتوجهات الفكرية لشعوب المنطقة وبينما استطاع بعضها استثمار تلك المتغيرات للوصول الى الاستقلال، ارتبط عدد آخر باحلاف او تجمعات سياسية او اقتصادية وصولا الى الامن القومي لشعوبها.

ولم يكن الشعب الكردي، بعيدا عن لهيب هذه الاحداث، على امتداد القرن الماضي، بما افرزته من متغيرات سياسية واقتصادية كان لها دور في مسير الحركة القومية التحررية، وفي بلورة الفكر القومي وتطوره، ولعل ابرز المظاهر ذات العلاقة بالجغرافية السياسية لاقليم كردستان العراق والتي ساهمت في ذلك هي:

أ-الموقع الجغرافي للاقليم: من المعروف، ان (الارض) تمثل، العنصر الاساس في تكوين الشخصية القومية لاي شعب او امة[٤]. فالمكان او (الحين) الجغرافي يعد القاعدة التي تقوم عليها نشاطات الافراد والجماعات، وفعالياتهم، وما ينجم عن ذلك من وحدة في الاهداف والمصالح والثقافات.. ومن هنا كان الشعور بالانتماء القومي، لدى الشعب الكردي، موجودا منذ اقدم العصور- لان (الارض) التي عاشوا عليها هي ارضهم، واللغة لغتهم، والتاريخ تراثهم، وهي مجموعها تشكل اركان القومية عند الشعوب والاسس التي تقوم عليها[٥].

واذا كانت " كردستان" قد اتخذت يومها مفهوما ادارياً، كما جاء في كتابات ماركوبولو" (١٣٢٣)، او القزوينى (١٣٤٩م)، فانها اتخذت مفهوما قوميا لدى" الهمداني" (١٣١٨م)، فالتسمية عنده تعني الوطن الكردي[٦]، مما يعكس الاحساس القديم عند الكرد، بالانتماء القومي لارض ما، او منطقة معينة.

ويمثل الموقع الجغرافي لهذا الوطن، جسراً يربط الشرق بالغرب، وموطنا للحضارات و الثقافات المتنوعة، فلا غرو ان تكون " كردستان" على مر التاريخ، طريقاً للفاتحين والغزارة.. ومستقراً للتجار العابرين.. وقد ترك ذلك بصماته على التكوين الديموغرافي لسكانه، نظراً لما تضمه من ارض خصبه، ومناخ ملائم، ومياه وفيرة.. ومن ابرز الهجرات التي وفدت الى المنطقة، الساميون، الفرس، اليونانيون العرب، المغول، ثم الاتراك، الى جانب الاوربيون خلال التاريخ الحديث.

ومن الملاحظ، ان الجهات المنبسطة ومناطق السهول، كانتا الاكثر تاثراً في عمليات التفاعل والاختلاط بين سكان البلاد، والجماعات الوافدة، التي استطاعت بمرور الزمن، فرض لغتها وتقاليدها ومعتقداتها، فيما حافظ سكان المناطق الجبلية والمرتفعات، الى حد كبير، على خصائصهم القومية او الدينية او اللغوية[٧].

لقد ساهمت هذه الظواهر، في التنوع الاثنى الذي تميزت به المنطقة، سواء على مستوى القوميات او الطوائف والاديان– وكان له اثرة في التوجه القومي لبلورة الفكر المتفتح ازاء هذه الالوان والاطياف الاثنية.

ب- طبوغرافية الارض: بغض النظر عن الاختلافات في ترسيم الحدود الادارية او القومية للشعب الكردي، فان المتفق عليه، ان الوطن القومي لهذا الشعب يتسم بالوعورة و التضرس، وكثرة الوديان وتداخلها. وتزداد الارض وعورة بالاتجاه نحو الشرق و الشمال الشرقي، وتحصر بينها وديانا عميقة وسهولا ضيقة، تعد في الغالب المراكز الاساسية لتجمعات السكان. وقد كانت لهذه الخصائص الطبوغرافية ابعد الاثر في نمط التوزيع الجغرافي للسكان، وفي حجم وحداتها السكنية مثلما كان لها الاثر الواضح على هيكل القطاع الاقتصادي وعلاقاتهم الاجتماعية..

وبقدر ماكانت هذه الطبوغرافية، محددة لحركات المواطنين ونشاطاتهم الاقتصادية والاجتماعية، فانها كانت من جانب آخر، عاملا اساسيا في الدفاع عن وجودهم القومي والحفاظ على خصائصهم الذاتية، ومقوماتهم الحضارية. وثمة اشارات من قبل الباحثين ولاسيما المستشرفين منهم، تؤكد على ان الجبال كانت الصديق "الاوحد" للشعب الكردي: ومن هؤلاء الباحث الفرنسي (جان برتولينو) الذي تحدث عن دور الجبال والمرتفعات في حماية الشعب الكردي ضد الغزاه والمحتلين.. كما ورد مثل ذلك في كتابات السويدى " وبورو فلستردم" الذي وضع عنوان كتابة" ليس للكرد من اصدقاء سوى الجبال" مثلما كان عنوان كتاب: " هارفي موريس" و " جون بلوج" وهو: " لااصدقاء للكرد غير الجبال[٨]".

من جانب آخر، فان طبيعة الارض الوعرة في كردستان العراق، وما تضمه من مواقع حصينة ممثله بالكهوف والمغارات.. كانت دوما، ملجاءً للقوميات

والطوائف الاخرى المغضوب عليها من قبل الحاكمين. ويقول " قسطنطين زريق" في مقدمة كتابه[٩]: " ان الله قد جمع على ارضه مزيجاً من الاجناس الطوائف والشعوب، قد لاتجد له مثيلا في اية بقعه من بقاع الارض" ومن هنا اطلق شاكر خصباك صفة " المتحف الاثنوغرافي" على هذه المنطقة[١٠]

جـ-الجوار الاقليمي: لقد كان قدر الشعب الكردي، ان يحاط بقوى قومية كبرى، مثل الفارسية، العربية، لتركية، ولكل منها بعدها الحضاري ووجودها التاريخي، وتراثها، القومي.. بما يجعل هذا الشعب تحت مطرقة جيرانه باستمرار. حيث كان كل منها يسعى الى احتواءه، والسيطرة عليه، وضمبها اليه باعتباره جزءً منها.. فلا، غرو ان تكون دوما محط اطماعها، ليس فقط بهدف توجيهه والتحكم في مستقبله بل والحيلولة دون تبلور افكاره القومية، وتطور حركته التحرية[١١]

ومن الملاحظ، ان ثمة اتفاقات بين دول الجوار، لاسيما بعد انتفاضة اذار سنة ١٩٩١، واقامة الادارة الحكومية في الاقليم... يقضي بتحجيم دور الكرد محلياً واقليميا ودولياً.. والعمل على افشال تجربته الحالية في اقامة كيان قومي.لهم ضمن العراق الفدرالي، باعتبار ان ذلك خطر يهدد مصالحها الاستراتيجية[١٢] وقد اكد وزراء خارجية الدول المجاورة (تركيا، ايران، وسوريا) في اجتماعهم سنة ١٩٩٥، على منع قيام " دولة" كردية في المنطقة. وفي احتواء الكيان الكردي الجديد في العراق[١٣]

ان الجوار الاقليمي لكردستان العراق، كان له تأثيراته على العلاقات الدولية، في اتجاهين، احدهما يتمثل في تحقيق فرصا للتقارب السياسي والعسكري بين الاطراف الاقليمية المذكورة، والاخر في خلق ازمات وتوترات بينها احيانا، عند اختلاف المصالح وتباين الاهداف، كما حصل في الفترة بين (١٩٨٠-١٩٨٨)

عندما اعلنت الحرب بين العراق وايران، وكذلك الازمات المستمرة بين العراق وتركيا، وبين العراق وسوريا"

في ضوء المظاهر الجيوستراتيجية لكردستان العراق، ومع تصاعد الضغوط على طموحات الشعب الكردي وتطلعاته القومية المشروعة، فان مستوى التعبئة السياسية- القومية اخذت بالتطور والشمول- ناهيك عن تفاعل الجماهير على جانبي الحدود، والتي كان لها ولايزال دورمتميز في تغذيته بالروح القومية، ازاء المواقف المتشددة من قبل السلطات الحاكمة، واستخدامها للوسائل والاساليب التي يندى لها الجبين(١٤)

وكثيرا ماتبرر السلطات الحاكمة، مواقفها السلبية هذه، بما تسمية عادة ب:" السلامة الوطنية" على اساس ان تؤدي مثل تلك الحركات القومية الى " خسارة" جزء من سيادتها!!، وربما الخوف ايضاً من ظهور حركات اخرى.. تضاف الى مشكلاتها. ومن هنا سعت الحكومات العراقية، وعلى امتداد القرن الماضي الى وضع ستراتيجية تقضى بترقيق الوجود القومي للكرد، وتحول دون تطور حركته التحررية.. ومن مظاهر تلك الستراتيجية.

١- اعادة رسم خريطة التوزيع القومي للسكان: وقد اتخذ من اجل ذلك مايلي:

أ- الغاء القرى والتجمعات السكانية الحدودية، او تلك التي تقع في مناطق وعرة، يصعب على السلطات الحكومية، الوصول الها، او التحكم بها، وقد استغلت تلك السلطات اتفاقية الجزائر لسنة ١٩٧٥ بين العراق وايران، لتحقيق ذلك، من خلال ايجاد (حزام امني) على امتداد الحدوديين البلدين وبعمق تجاوز في بعض المواقع (٣٠)كم داخل اراضي اقليم كردستان العراق، بل وانسحب ذلك على القرى والتجمعات السكنية على امتداد الحدود العراقية مع كل من سوريا وتركيا ايضاً وجرى ترحيل سكانها الى محافظات وسط وجنوب العراق(١٥).

وفي بداية العقد الثامن، من القرن الماضي، وضعت الحكومة العراقية (استراتيجية) لاعادة بناء الريف في العراق، والتي تقضى بالغاء القرى صغيرة الحجم والتجمعات السكان الحدودية او النائية او تلك التي يصعب الوصول اليها. وقد تم التركيز على المناطق الجبلية في الاقليم، ومناطق الاهوار في جنوب العراق.. ومن الملاحظ ان سكان القرى و القصبات التى تم الغاؤها، جرى تجمعهم في معسكرات (خاصة) اقيمت على امتداد الطرق العامة او بالقرب من المدن الكبيرة ليسهل مراقبتها والسيطرة عليها.

ب- **توطين ابناء العشائر العربية**، في المناطق التي تم ترحيل السكان منها، او اقامة قرى (نموذجية لهم)، ولاسيما في المحافظات ذات التنوع القومي، مثل محافظات نينوى، كركوك، صلاح الدين وديالى، بهدف تغليب الطابع العربي عليها، وقد بذلت السلطات العراقية جهودا حثية من خلال اقامة المشاريع السكنية واخرى زراعية او روائية لتوطين ابناء العشائر المذكورة. ومن بين هذهالمشاريع: مشروع الجزيرة، ومشروع سنجار، ومشروع سد الموصل، في محافظة نينوى ومشروع الحويجة، و (رى صدام) في محافظة كركوك، والمشاريع الاروائية في مندلى وبدرة والسعدية (قزلرباط) في محافظة ديالى

٢- **اعادة رسم تشكيلات الادارية في الاقليم**: شهد النصف الثاني من القرن الماضي، تغييراً مستقراً في الخريطة الادارية لمحافظات اقليم كردستان العراق، ولاسيما المحافظات ذات التنوع الاثنوغرافي ومن ذلك.

أ- **محافظة الموصل**: لقد تم تجزئة هذه المحافظة سنة ١٩٦٩ الى محافظتين: دهوك، ونينوى وذلك بهدف الاسراع في عمليات تعريبها. وجرى فصل اقضية: دهوك ، زاخؤ، العمادية، وعقرة، حيث يشكل الكرد غالبية سكانها، وتمتاز المنطقة بوعورة ارضها وصعوبة التحكم فيها، وشكلت منها محافظة دهوك، فيما بقيت الوحدات الادارية الاخرى والتي تتميز بالتنوع الاثنى (القومى-

الدينى)ضمن محافظة (نينوى)، وقد كشف احصاء السكان لسنة ١٩٧٧ عن انخفاض كبير لنسب السكان الكرد في المحافظة الاخيره لصالح السكان العرب [١٦]

ب- **محافظة كركوك:** ولنفس الاهداف، تم سنة ١٩٧٦، فصل اقضية چمچمال ،كلار، كفرى، ودوز خورماتو من محافظة كركوك، والتى يشكل الكرد غالبية سكانهاوتوزيعها، على المحافظات المجاورة وهي: السليمانية، وديالى وصلاح الدين. ولم يبق للمحافظة المذكورة سوى قضاء الحويجة الى جانب قضاء المركز وتصاعدت عمليات التعريب في هذين القضائين، بحيث كشف تعداد السكان لسنة ١٩٧٧ عن ارتفاع لنسب السكان العرب بنحو (١٦)٪ عن سنة ١٩٥٧، مقابل انخفاض لنسبة الكرد بما يزيد على (١٠) ٪ [١٧]

٣- **الاستخدام المفرط لوسائل الارهاب،** بما في ذلك الاسلحة المحرمة دولياً ولاسيما في المناطق الجبلية والحدودية، وفي ظل سياسة الارض المحروقة، والقتل الجماعي وردم الموارد المائية، وحملات الانفال...

لقد تجلى الهدف النهائي للسلطات الحاكمة، في (صهر) الشعب الكردي في العراق في بودقة الامة العربية، والحاق كردستان" بالوطن العربي.. ومن هنا كان الاصرار على تثبيت شعار " الشعب العراقي جزء من الامة العربية، والعراق جزء من الوطن العربي" في دستور العراق الجديد، والذي لم ينجح حتى الان. ولاتزال العديد من الكتل والاحزاب العربية في البلاد، تراهن على ذلك!! فعندهم، ان الهوية العربية للارض (كردستان العراق)، لم تات عن طريق القهر والاستعمار او الاستلاب، وانما اتت نتيجة الواقع التاريخي)[١٨]

وتاسيساً على ذلك، فان التغيرات- التي وردت في هذه دراسة- سواء ما يخص الجانب الجغرافي، او ما نتج عن ذلك من مؤشرات على المستوى الاقتصادي او الاجتماعي او السياسيى. عكست اثارها على نمط التفاعل

اليومي للشعب الكردي في الدوائر المحلية، او الدولية ومع مختلف الطوائف الدينية والالوان القومية خلال العقود الماضية، والتي تجلت في التوجهات القومية لهذا الشعب.

ومعلوم في ان المستوى القومي لاى شعب انما هو انعكاس لكل تلك المتغيرات، ويمثل بالتالى الحصيلة النهائية لها. وكانت قمينه بتحديد نمط، العلاقات الاقتصادية-الاجتماعية- السياسية- المستقبلية للشعب الكردى في العراق.

ومن الملاحظ، ان استلام قوى (المعارضة) العراقية، الحكم بعد سنة ٢٠٠٣م لم يغير كثيرا من نظرة العديد من الاحزاب والقوى (العربية) و (الاسلامية)، تجاه نمط الحكم، والموقف من الحقوق القومية للشعب الكردي- على الرغم من الاتفاق على دستور سنة ٢٠٠٥م، الذي صوت عليه غالبية الشعب العراقي، حيث تبين في ان تطبيقاته على ارض الواقع بعيد عن الروح الديموقراطية التي قامت عليها السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية!!

من جانب آخر فان احداث مابعد سنة ١٩٩١، افرزت العديد من المتغيرات التي لابد من الوقوف عندها لرسم وبلورة المواقف المستقبلة للشعب الكردى تجاه الاطراف الاخرى الحاكمة في العراق:ومن بينها.

١-لقد تم الاعتراف بالتجربة الديمقراطية في اقليم كردستان العراق بشكل دستورى سواء في قانون ادارة الدولة لسنة ٢٠٠٤م، او دستور العراق سنة ٢٠٠٥م، وذلك على المناطق التي تحت الادارة الكردية قبل سقوط النظام سنة ٢٠٠٣م اما المناطق الاخرى التي يرى الكرد انها جزء من الوطن الكردى في العراق، فقد احيلت الى المادة (١٤٠) من دستور العراق لايجادحل عادل ونهائى لها. وهومايمثل اليوم (محراراً) يقيس العلاقة بين الحكومة المركزية والحكومة الاقليمية.

٢- مشاركة القيادات الكردية، في ادارة الحكم في العراق، سواء على مستوى السلطات التشريعية (البرلمان) او التنفيذية او القضائية، مما يجعلها امام مسؤولية جديدة تتطلب الوقوف عندها طويلا، وايجاد وسائل مناسبة لعمليات المشاركة دون ان تؤثر على مستقبل العملية الدستورية.

٣- الانفتاح الجديد والواسع على العالم الخارجي من قبل \القيادات الكردية في العراق، بعد حصارات اقتصادية، سياسية طويلة ومتعاقبة داخلياً وخارجياً، يجعلها امام مسؤوليات جديدة تتطلب الكثير من الدراسة والاهتمام، لتصب إيجابيا في صالح القضية القومية للشعب الكردى.

٤- التوجهات الاقتصادية الجديدة، في ظل الانفتاح الاقتصادي على العالم الخارجي واقرار قانون الاستثمارات، ولاسيما في مجال النفط والغاز.. تفرض التزامات جديدة على الصعيدي الشعبي والخارجي على حد سواء.

٥- المتغيرات الديموغرافية، التى رافقت الفترة ماقبل الانتفاضة وما بعدها، فبينما كان عدد سكان المحافظات الثلاث لاقليم كردستان العراق: (دهوك، اربيل، سليمانية) يقل عن الملونيين سنة ١٩٨٧، فان عددهم تجاوز (٥و٤) مليون نسمة في الوقت الحاضر، تضم المراكز الحضرية، ولاسيما مراكز المحافظات النسبة الاكبر من مجموعهم الكلي، فيما اخذت نسبة سكان المراكز الريفية بالانخفاض مما يعني تغيراً ليس فقط في التوزيع الجغرافي للسكان، بل وما يتصلِ ذلك بالتغيرات الاجتماعية والاقتصادية والادارية، بما يتطلب اعادة النظر في كثير من المواقف والاجرءات التي تتناسب وهذه المرحلة، وما تفرزه في المراحل القادمة.

في ضوء ماورد، توصى هذه الدراسة بما يلى.

١-لقد نجحت القيادة الكردية في دعوتها الى الفدرالية كنظام امثل في هذه المرحلة، رغم ما تواجهه من مواقف سلبية من قبل الكثير من القوى الحاكمه فى

بغداد، الذين لازالوا يعيشون اجواء الحكم الشمولي وتداعياته ويتهيبون من الديمقراطية والتعددية.الامرالذي يتطلب مواقف متوازنة، لاتتعارض مع مبدا (المشاركة)، بالقدر الذي لاتفرط بالحقوق للشعب الكردي.

٢-ضرورة مساهمة الكرد في (صنع) القرار السياسيي او سواه ، والقيام بمبادرات تتناسب ومشاركتهم في الحكم والادارة على مستوى العراق، لا ان يكونوا دوماً منفذين لها او الساعين الى ابداء الاراء حولها!!

٣- لاينبغي الاكتفاء بـ(حسن النية) تجاه الاتفاقات والمواقف المشتركة مع الاخرين سواء على المستوى السياسي او الاقتصادي.. وذلك لان اية اتفاقات غير مدعومة بالقدرة على التطبيق، ولا تستند على القوة المطلوبة في التنفيذ تبقى ضرباً من الوهم!! فما لم تصفى النفوس لاتنفع معه النصوص!

٤- تنمية القدرات الاقتصادية للاقليم، ومواصلة السعى لبناء القاعدة الاقتصادية التي تتناسب وهذه المرحلة، على ان يراعي فيها جماهير الاقليم وفئاته الفقيرة والحيلولة دون تكدس الثراء عند شريحة دون سواها

٥- يتميز سكان اقليم كردستان العراق، بالتنوع القومي والديني والطائفي..وقد نجح الكرد في ايجاد ارضية مشتركة لتلك التجمعات الاثنية ومن الطبيعي ان يكون لتطور الاحداث لاسيما بعد انتفاضة سنة ١٩٩١، والمتغيرات اللاحقة على الساحة العراقية عموما، والاقليم على وجه الخصوص، اهمية في اعادة ترتيب الاوضاع بما لايقلل من الحقوق المشروعة لتلك الاثنيات من ناحية، ويعزز الامن القومي للاقليم من ناحية اخرى.

هوامش الفصل الثامن

١- ناجى ابوعاد، النزاع وعدم الاستقرار في الشرق الاوسط، عمان-الاردن-١٩٩٩،ص١٢٠

٢- خليل اسماعيل محمد، جغرافية القوميات، ، (مخطوطة معدة للطبع)

٣- خليل اسماعيل محمد، القضية الكردية في العراق وجود ام حدود، مطبعة زانكو، اربيل ٢٠٠٦،ص٨٠.

٤- انظر مثنى امين قادر، قضايا القوميات واثرها على العلاقات الدولية، السليمانية،٢٠٠٤ص٣٣.

٥- عبد الفتاح بوتانى، بدايات الشعور القومي الكردي، دهوك، ٢٠٠٥ص٨.

٦- المصدر نفسه، ص١٣.

٧- انظر جاسم محمد الخلف، جغرافية العراق، دار المعرفة، القاهرة،١٩٥٩،ص٤٠٢.

٨- جان برتو لينو، الكورد موطنهم، تاريخهم، اعداد جميل محمد مطفى، مطبعة خانى، دهوك، ٢٠٠٧ص٢٩.

٩- قسطنطين زريق، اليزيدية قديماً وحديثاً، مطبعة الجامعة الامريكانية، بيروت، ١٩٣٤ صالمقدمة.

١٠- شاكر خصباك، العراق الشمالى، مطبعة شفيق، بغداد، ١٩٧٣، ص١٤٣

١١- انظر: الحزب الديمقراطي الكردستانى، الامة الكردية وموقعها الجغرافي (التقرير السياسي) للحزب،اب ١٩٧٦.

١٢- انظر: روبرت اولسن، المسألة الكردية في العلاقات التركية، الايرانية، اربيل، ٢٠٠١،ص٢٠.

١٣- المصدر نفسه، ص٦٣-٦٧

١٤- لاحظ: صلاح بدر الدين، الحركة القومية الكردية في سوريا، اربيل، ٢٠٠٣،ص١٩.

١٥- خليل اسماعيل محمد، القضية الكردية، المصدر السابق، ص١٨٢-١٩٢.

١٦- احصاء السكان لسنة ١٩٧٧، عن فيصل الدباغ، الكورد وكەمەنەتەویەکانی تر، بەشی یەکەم، هەولێر،١٩٩٣/ محافظة نينوى.

١٧- احصاء السكان لسنة ،١٩٨٧ واحصاء سنة ١٩٧٧، المصدر نفسه.

١٨- جلال طالبـ ـى، حول القضية الكردية في العراق، دار ارارات للثقافة والنشر، ط٢، بيروت، ١٩٩٦،ص٣٥.

مصادر الدراسة

- دي بلاش، فيدال، اصول الجغرافية البشرية، ترجمة شاكر خصباك، الموصل، ١٩٨٤.

٢- السماك، محمد ازهر، الجغرافية السياسية، اسس وتطبيقات، جامعة الموصل، الموصل، ١٩٨٨

٣- ابو عاد، ناجي، وصاحبه، النزاع وعدم الاستقرار في الشرق الاوسط، ترجمة محمد نجار، عمان، ١٩٩٩.

٤- قادر، مثنى امين، قضايا القوميات واثرها على العلاقات الدولية، مركز كردستان للدراسات الستراتيجية، السليمانية، ٢٠٠٢

- الجوهري، يسرى، الانسان وسلالاته، منشاة المعارف، الاسكندرية، ط٦، ١٩٧٧

- الجوهري، يسرى، جغرافية السكان، منشاة المعارف، الاسكندرية، ١٩٨٠.

٧- السامرائي، ضاري رشيد، الفصل والتمييز العنصري في ضوء القانون الدولي، دار الحرية ، بغداد، ١٩٨٣.

٨- حقي، ممدوح، العنصرية والاعراق، دار العلم للملايين، بيروت، ١٩٨٠.

٩- الكيالى، عبدالوهاب، الموسوعة السياسية، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ١٩٩٠.

١٠- جار، تيد روبرت، اقليات في خطر، مكتبة مدبولي، ترجمة مجدي عبدالحكيم وسامية الشامي القاهرة، ١٩٩٤.

١١- بحر، سمير، المدخل لدراسة الاقليات، مكتبة الانكلو المصرية، القاهرة، ١٩٨٢.

١٢- جولبر،ژيان،تحقيق حقوق الاقليات،رسالة ماجستير، كولون،المانيا،٢٠٠٤.

١٣-الحصري،ساطع،ماهي القومية،مركز دراسات الوحدة العربية،بيروت(ت بلا)

١٤- ادوارد، مكنال، افكار في صراع النظريات السياسية في العالم المعاصر، بيروت (ت بلا).

١٥- البزاز، عبدالرحمن، هذه قوميتنا، دار العلم، القاهرة، (ت بلا).

١٦-البنا، محمد عاطف، النظم السياسية، دار الفكر العربي، القاهرة، ١٩٨٤.

١٧- عارف، مجيد حميد، اثنوغرافية شعوب العالم، جامعة بغداد،بغداد، ١٩٨٩.

١٨- محمد، خليل اسماعيل، القضية الكردية حدود ام وجود، مطبعة زانكو، اربيل، ٢٠٠٦.

١٩- عباس، عبدالرزاق، الجغرافية السياسية، مطبعة اسعد، بغداد، ١٩٧٦

٢٠- عبدالله، عبدالخالق، العالم المعاصر والصراعات الدولية، سلسلة عالم المعرفة، الكويت، ١٩٨٩.

٢١- مقلد، اسماعيل صبري، العلاقات السياسية الدولية، ط٣، الكويت، ١٩٨٤.

٢٢- القصاب، نافع، الجغرافية السياسية، مطبعة جامعة الموصل، الموصل، (السنة بلا).

٢٣- فهمي، عبدالقادر محمد، النظام السياسي الدولي، دار السؤون الثقافية، بغداد، ١٩٩٥

٢٤- الدفتر، محمد هادي، وعبدالله حسن، العراق الشمالي، مطبعة النهار، بغداد، ١٩٥٨.

٢٥- قاسملو، عبدالرحمن، كردستان الاكراد، ط١، بيروت، ١٩٧٠.

٢٦- نيكيتين، باسيل، الاكراد..، ترجمة طائفة من الكتاب، دار الروائع، بيروت، ١٩٥٨.

٢٧- مديرية الاثار العامة، مجلة سومر، ط١، ١٩٥١، والعددان ١و٢ سنة ١٩٦٣.

٢٨-ليسترنج، بلدان الخلافة الشرقية، ترجمة بشير فرنسيس وكوركيس عواد، مطبعة الرابطة، بغداد، ١٩٥٤.

٢٩- الهاشمي،ط ، مفصل جغرافية العراق، مطبعة دار السلام، بغداد، ١٩٣٠

٣٠- اليوزنكي، توفيق، الاوضاع الحضارية للموصل، موسوعة الموصل الحضارية، مطبعة جامعة الموصل، ١٩٩٢.

٣١- زيدان، جرجي، العرب قبل الاسلام بيروت، ١٩٧٨.

٣٢- لونكريك، اربعة قرون في تاريخ العراق الحديث، ترجمة جعفر الخياط، ط٢، بغداد، ١٩٨٥.

٣٣- عبدي، عبدالخالق، اقتضاديات الارض والاصلاح الزراعي، مطبعة الاعظمي بغداد، ١٩٧٧.

٣٤- محمد، خليل اسماعيل، البعد القومي للتغيرات الادارية في محافظة كركوك، مطبعة وزارة الثقافة. اربيل، ١٩٩٧

٣٥- محمد، خليل اسماعيل، واخرون، سياسة التعريب في اقليم كردستان العراق، اربيل، مطبعة اراس، اربيل، ٢٠٠٤.

٣٦- محمد، خليل اسماعيل، اقليم كردستان العراق، مطبعة زانكو، ط٣، اربيل ١٩٩٩.

٣٧- علوي، حسن، الشيعة والدولة القومية، دار الثقافة والنشر، قم، ايران، السنة (بلا).

٣٨- فوزي، احمد، خناجر وجبال، بيروت، ١٩٦١.

٣٩- وزارة الداخلية، مديرية الامن العامة، التوزيع الديني للسكان العراقين، مطبعة المديرية، ١٩٧٧.

٤٠- سلسلة دراسات سياسية (عدد خاص بالمسالة الكردية) دار القدس، بيروت.

٤١- طالباني، جلال، كردستان والحركة القومية الكردية، بيروت، ١٩٩٦.

٤٢- دوني، ريتشارد، الكرد العراقيون لاعبون متنفذون بلا دولة، مجلة گولان باللغة العربية، العدد (٤٧).

٤٣- كوربچى، كردستان، وجهات نظر مستقبلية، جريدة خةبات العدد (٩٧٤) ز ٥/٥/٢٠٠٠.

٤٤- نجم الدين، احمد، واخرون، الجغرافية البشرية، مطبعة جامعة بغداد، بغداد، ١٩٧٩.

٤٥- زكي، محمد امين، خلاصة تاريخ الكرد وكردستان، مطبعة صلاح الدين، بغداد، ١٩٦١.

٤٦- الجوهري، يسرى، السلالات البشرية، الاسكندرية، ١٩٦٨.

٤٧- عصبة الامم، (تقرير) عن مسالة الحدود بين تركيا والعراق، ١٩٢٤، بغداد، مطبعة الحكومة.

٤٨-الحسني، فاضل، مشكلة الموصل، مطبعة اسعد، بغداد، ١٩٦٧.

٤٩- هستد كوردن، الاسس الطبيعية لجغرافية العراق، ترجمة جاسم محمد الخلف، بغداد، ١٩٤٨.

٥٠- الحسنى، عبدالرزاق، العراق قديما وحديثا، مطبعة العرفان، صيدا،١٩٥٥.

٥١- الجميل، مكي، البدو والقبائل الرحالة في العراق، مطبعة الرابطة، بغداد،١٩٥٦.

٥٢- شاكر، هادي، عظمة بابل، ترجمة عامر اسماعيل، الموصل، ١٩٧٩.

٥٣- الدباغ، فەيسەل، كورد وكەمەنەتەوەيەكانى تر لەسەر ژمێرى ١٩٧٧دا، هەولێر، ١٩٩٣.

Fisher, W.B., The middle east; London, ١٩٥٦, ٣rd ed. -٥٤

Shorsh, M.R.; statistics Atrociues in Iraqi Kurdistan -٥٥
U.S.A. ١٩٩٠

٥٦- مديرية الاثار العامة، اعداد من مجلة سومر.

للمؤلف ايضاً

١- محاضرات في الجغرافية البشرية (١٩٧٥)، جامعة السليمانية.

٢- قضاء خانقين دراسة في جغرافية السكان (١٩٧٧)، بغداد. الطبعة الثانية، ٢٠٠٤، السليمانية.

٣- مبادئ جغرافية السكان، ١٩٨٤، جامعة صلاح الدين/ اربيل.

٤- انماط الاستيطان الريفي في العراق، ١٩٨٢، بغداد.

٥- البعد القومي للتغيرات الادارية في محافظة كركوك، ١٩٩٧.

٦- منطقة التخصر الحدودية بين العراق وايران، ١٩٩٨، اربيل.

٧- اقليم كردستان العراق، الطبعة الاولى، ١٩٩٨، اربيل. الطبعة الثانية ١٩٩٨، اربيل، الطبعة الثالثة، ١٩٩٩، اربيل.

٨- مؤشرات سياسة التهجير والتعريب في اقليم كردستان العراق. الطبعة الاولى، ٢٠٠١، اربيل، الطبعة الثانية، ٢٠٠٢، اربيل، الطبعة الثالثة، ٢٠٠٢، اربيل. الطبعة الرابعة، ٢٠٠٤، اربيل.

٩- محافظة كركوك: دراسات في التكوين القومي للسكان. الطبعة الاولى، ٢٠٠٢، اربيل. الطبعة الثانية، ٢٠٠٨، اربيل.

١٠- محافظة اربيل دراسات ديموغرافية – اقتصادية، ٢٠٠٣، اربيل.

١١- المجتمع المدني ومستقبل الاثنيات في العراق، ٢٠٠٤، السليمانية.

١٢- سياسة التعريب في كردستان العراق، ٢٠٠٤، اربيل.

١٣- دهوك – نينوى: دراسات سكانية، ٢٠٠٥، اربيل.

١٤- الكرد الفيليون، ٢٠٠٥، اربيل.

١٥- القضية الكردية مشكلة حدود ام وجود، ٢٠٠٦، اربيل.

١٦- المنطقة المتنازع عليها، ٢٠٠٨، السليمانية.





مطبعة وزارة الثقافة/اربيل
WWW.kurdchap.com